الأخبار
al-akhbar

الخميس 30 تموز 2026
العدد 5838 السنة العشرون
Jeudi 30 Juillet 2026 nº 5838 20ème année

www.al-akhbar.com

16 صفحة
100000 ليرة

تحقيق 4

برسم وزير الداخلية
محافظ بعلبك - الهرمل يسطو على صلاحيات البلديات!

إسرائيل تهدد بتوسيع الحرب ضد لبنان 2

لماذا حاولت «اليونيفيل» إخفاء ملكية العدو لـ«نيترات» حولا؟

عدوان على العراق
السعودية تتورّط

8 - 10

(أ ف ب)

قضية اليوم

لماذا حاولت «اليونيفيل» إخفاء ملكية العدو «للنيترات»؟

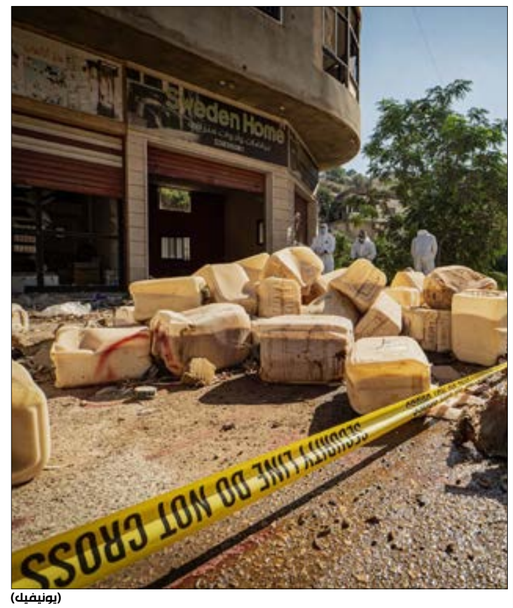

(يونيفيل)

يكشف التدقيق في إعلان «اليونيفيل» عن العثور على أربعة أطنان من المتفجرات المشتقة من مادة نيترات الأمونيوم في بلدة حولا الجنوبية، عن أسئلة تتجاوز الرواية التي رافقت الخبر، ولا سيما لجهة مصدر هذه المواد وكيفية وصولها إلى المكان.

(لقطة من تقرير فضوح)

فقد أعلنت القوة الدولية، في خبر «ناقص» نشرته على موقعها الإلكتروني، العثور على المتفجرات من دون تقديم تفاصيل حول مصدرها أو ظروف وجودها. إلا أن الصور التي نشرها الموقع تُظهر غالونات تحتوي هذه المواد، وهي الغالونات نفسها التي سبق لقوات الاحتلال الإسرائيلي أن نشرت صوراً لجنودها وهم ينقلونها إلى مناطق عملياتهم، حيث تُستخدم في تفجير المنازل.

ويُذكر أن العدو لجأ خلال المدة الماضية إلى استخدام مسيّرات كبيرة الحجم لإسقاط هذه الغالونات فوق مناطق يعتقد بوجود المقاومة فيها، قبل تفجيرها، وهو ما حصل، وفق المعطيات المتوافرة، قبل أيام في التلال المحيطة بمرتفع علي الطاهر شرق النبطية.

وعلمت «الأخبار» من مصدر عسكري معني أن هذه المواد المتفجرة تعود إلى جيش الاحتلال الإسرائيلي، وهو ما تؤكده أيضاً الكتابات الظاهرة بالعبرية على بعض أغلفتها. كذلك نقلت وكالة الصحافة الفرنسية، أمس، عن مصادر أمنية لبنانية تأكيدها أن هذه المتفجرات هي من بقايا المواد التي يستخدمها جيش الاحتلال منذ وقف إطلاق النار في تشرين الثاني 2024، في عمليات نسف القرى والأحياء الجنوبية، ضمن سياسة الاستخدام المكثف للمتفجرات بهدف إحداث أكبر قدر ممكن من الدمار في البنى التحتية والبيئة الطبيعية، وطمس معالم المنازل والطرقات في المناطق الحدودية.

ويثير نشر «اليونيفيل» الخبر بهذه الصيغة وفي هذا التوقيت جملة من التساؤلات. فالكمية المذكورة عُثر عليها في الثاني من تموز الجاري، إلا أن الإعلان عنها تأخر حتى الآن، وجاء ضمن خبر عام يتعلق بإزالة مخلّفات الذخائر.

وتشير المعطيات إلى أن نشر هذه المعلومات أحدث إرباكاً داخل القوات الدولية نفسها، بعدما كانت القضية محاطة بدرجة عالية من السرية، إلى حد أن عدداً من المعنيين لم يكن على علم بها.

كذلك، لم تُبلَّغ «اليونيفيل» الجيش اللبناني بما عثرت عليه، رغم أن تبادل هذه المعلومات يفترض أن يكون جزءاً أساسياً من آلية التنسيق بين الجانبين، ولا سيما أن المواد المضبوطة تمثل دليلاً مادياً على استخدام هذا النوع من المتفجرات في عمليات تدمير طاولت منازل وبلدات جنوبية. كما أن امتناع البيان الرسمي عن الإشارة إلى مصدر هذه المواد، رغم معرفة هويتها، زاد من علامات الاستفهام حول خلفيات نشر الخبر.

ويعكس أداء قيادة «اليونيفيل»، وفق مصادر متابعة، قصوراً في تقدير حساسية الواقع اللبناني، بما أدى عملياً إلى خدمة الرواية الإسرائيلية عبر تغييب مسألة استخدام الاحتلال لهذه المتفجرات في تدمير مناطق ماهولة، وفتح الباب أمام إعادة استحضار الاتهامات المرتبطة بانفجار مرفأ بيروت. أما القراءة الأكثر تشدداً، فتعتبر أن ما جرى لم يكن مجرد خطأ في التقدير، بل كان عملاً مقصوداً من جهات داخل القوة الدولية بهدف خلق موجة إعلامية تستهدف حزب الله.

وجرياً على عادتها، استغلّت وسائل الإعلام المعادية للمقاومة الخبر وحولته إلى مادة سياسية وإعلامية لتوجيه الاتهامات إلى حزب الله، قبل أيام من ذكرى انفجار مرفأ بيروت. وظهر ذلك بوضوح في التغطية التي اعتمدتها بعض الصحف، ومنها «النهار» في عددها أمس، حيث تعمّدت الإيحاء بوجود صلة بين الواقعتين.

وعلّقت بلدية حولا على الأمر، معتبرة أن ما جرى «واحد من أعمال العدو الإسرائيلي الإجرامية، ومؤشر خطير لا يمكن تجاهله أو التقليل من دلالاته»، وأكدت أن العثور على هذه المواد يشكّل «جريمة موصوفة وتهديداً مباشراً للبلدة»، محمّلة إسرائيل «المسؤولية الكاملة والمباشرة عن إدخال أو استخدام أي مواد متفجرة أو خطرة داخل الأراضي اللبنانية، وما قد ينجم عنها من كوارث». وطالبت السلطات اللبنانية بفتح تحقيق رسمي، واتخاذ التدابير القانونية والدبلوماسية اللازمة لحماية المواطنين والأرض.

(الأخبار)

> **قيادة القوات الدولية أخفت الخبر عن الجيش، ثم نشرت صوراً تطابق صوراً لجنود الاحتلال وهم ينقلون «غالونات النيترات» تمهيداً لتفجير المنازل جنوباً**

المشهد السياسي

استهداف جرافة في علي الطاهر... والتوتر يعود إلى الجبهة اللبنانية

واشنطن تتبنّى سردية إسرائيل وتزيد الضغط على لبنان

علمت «الأخبار» من مصادر مطّلعة أن الولايات المتحدة عادت عملياً إلى تغطية استمرار الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب، بعدما أظهرت اتصالات في الأيام الماضية انتقال الضغط الأميركي من إسرائيل لتسريع الانسحاب إلى الجانب اللبناني، ولا سيما الجيش، للمطالبة بخطوات إضافية «تطمئن إسرائيل» وتتيح الانتقال إلى مرحلة ثانية من العمل في المناطق التجريبية. فيما أبلغت القيادة الوسطى في الجيش الأميركي الجانبين اللبناني والإسرائيلي العمل على إنشاء آلية تنسيق تمنع الاحتكاك بين الطرفين، مؤكدة استمرار التنسيق مع قيادة الجيش للتحقق من مسار نزع السلاح.

وبينما كان الجانب الأميركي يقرّ سابقاً بأحقية لبنان في المطالبة بإخلاء قرى محتلة، بدأ يتبنى الرواية الإسرائيلية القائلة إن الجيش اللبناني قد لا يكون قادراً على تنفيذ المهمة. ويتركز النقاش خصوصاً حول تلة علي الطاهر، حيث تطالب إسرائيل بدخول الجيش إلى المنشآت الموجودة فيها والتثبت من خلوها من أي وجود أو سلاح للمقاومة، معتبرة أن هذه المنطقة تمثل «الاختبار الحقيقي» لقدرة الجيش، إضافة إلى المشاهدات الواقعة في خراج بلدات فرون والغندورية وصريفا التي لم تتمكن قوات الاحتلال من الوصول إليها خلال الحرب.

ميدانياً، شهد الجنوب أمس تطوراً لافتاً، إذ أعلن العدو أن حزب الله استهدف جرافة من طراز D9 في مرتفعات علي الطاهر بواسطة مسيّرة انتحارية، بعد ساعات من جولة لرئيس أركان جيش الاحتلال في المناطق المحتلة.

ونشرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» أن الجيش الإسرائيلي «يضغط على المستوى السياسي لتفجير كميات من المتفجرات زُرعها قبل ثلاثة أسابيع داخل مسار الأنفاق في تلة علي الطاهر». وأشارت إلى أن الجيش ينتظر موافقة نتنياهو بعدما استجاب الأخير لطلب الرئيس اللبناني قد لا يكون قادراً على تنفيذ المهمة. ولفتت الصحيفة إلى زيارة رئيس الأركان إلى المناطق المحتلة أمس، ودعوته القوات إلى «الاستعداد للعودة الفورية إلى القتال»، مشيرة إلى أن الموافقة على التفجير «ستكون رداً ملائماً (على حادث المسيّرة)»، و«سيعني أننا سنستأنف القتال ضد حزب الله».

ويأتي ذلك عشية جلسة روما المقررة يومي 4 و5 آب المقبل، التي يُفترض أن تحدد مسار التفاهمات التي أعقبت لقاء الرئيس الأميركي دونالد ترامب ورئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو.

ولم يكن الإعلان عن الاستهداف مجرد كشف عن حادث أمني، بل يؤسس لسردية تسعى تل أبيب إلى توظيفها مع اقتراب استحقاق روما، عبر التلويح برد عسكري «محسوب». ويبدو واضحاً أن إسرائيل تحاول استثمار هذا التطور لتشديد شروطها التفاوضية، لا سيما في ما يتعلق بالانسحاب من المناطق التي تحتلها، وإصرارها على الاحتفاظ بما تسميه «حرية الحركة الأمنية».

وتبرز خطورة توقيت الإعلان عن حادثة علي الطاهر، بعد لقاء ترامب ونتنياهو وقبل انطلاق جولة روما، لأن تل أبيب تريد أن تحولها إلى فرصة لتغيير طبيعة النقاش، بحيث تنتقل من موقع الدولة التي تواجه انتقادات بسبب عمليات القصف والنسف والتوغلات اليومية، إلى موقع الطرف الذي يطالب بضمانات أمنية لحماية قواته، فيما يجد لبنان نفسه أمام محاولة لتبرير استمرار الاحتلال تحت عنوان الأمن. وفي الوقت نفسه، تسعى إلى تثبيت وقائع ميدانية جديدة. فعمليات نسف المنازل وتجريف الأراضي في المنصوري وحولا والقنطرة وكفرتبنيت وكفرشوبا لا تبدو مجرد إجراءات عسكرية مرتبطة بالميدان، بل تشكل جزءاً من سياسة تهدف إلى إحداث تغيير دائم في الشريط الحدودي.

مع ذلك، تستعد بيروت للدخول إلى مفاوضات روما حاملة مجموعة مطالب تعتبرها مترابطة، تبدأ بوقف الاعتداءات الإسرائيلية، وتمر بتأمين عودة الأهالي وإطلاق مشاريع إعادة الإعمار، وصولاً إلى انسحاب إسرائيلي كامل وفق جدول زمني واضح. إلا أن المؤشرات الآتية من الجانب الإسرائيلي والأميركي تكشف عن أولويات مختلفة.

وعلى المستوى الداخلي، عكس اللقاء بين رئيس الجمهورية جوزيف عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري محاولة لتوحيد الموقف الرسمي قبل روما، في ظل الحاجة إلى خطاب لبناني موحد يرفض أي صيغة تمنح إسرائيل حق التحرك داخل الأراضي اللبنانية. إلا أن أداء السلطة لا يوحي حتى الآن باستعدادها لخوض مواجهة سياسية للدفع نحو إنهاء الاحتلال.

وعلمت «الأخبار» أن اللقاء تناول «تراجع المؤشرات على حصول انفراجات كبيرة في الملف اللبناني». ونقل مصدر قريب من عين التينة أن بري أبلغ عون أنه «لا يرى مؤشرات مشجعة على تحقيق نتائج عبر اتفاق واشنطن»، في وقت لا توحي فيه المواقف الأميركية بعد لقاء ترامب ونتنياهو بوجود ضغط جدي على إسرائيل للانسحاب.

وفي ضوء هذه المعطيات، تبدو جولة روما المقبلة أبعد من مجرد اجتماع لتقييم تجربة المناطق التجريبية، إذ قد تحدد ملامح المرحلة المقبلة في الجنوب. فإما أن ينجح لبنان في إعادة توجيه النقاش نحو جوهر الأزمة، المتمثل بإنهاء الاحتلال ووقف الاعتداءات وتأمين عودة الأهالي، وإما أن يجد نفسه أمام مسار تفاوضي يركز على ترتيبات أمنية جديدة تمنح إسرائيل هامشاً إضافياً للحركة داخل الأراضي اللبنانية.

(الأخبار)

تفجيرات نفذها العدو في كفرتبنيت أمس (علي حلاسلو)

> **جاء لقاء بري وعون ليفتح صفحة جديدة في العلاقات الداخلية، بينما تغيب المؤشرات على نتائج ملموسة لاتفاق واشنطن**

مقالة

لا تفويض أميركي لإسرائيل بتصعيد المواجهة

الحرب على لبنان ليست قرار نتنياهو وحده

علي حيدر

لا يُنظر إلى لبنان، في الحسابات الإسرائيلية، بوصفه مجرد امتداد لساحة المواجهة الإقليمية، بل باعتباره ساحة أمنية واستراتيجية قائمة بذاتها. وهذا ما تعكسه سياسة الحركة الصهيونية تجاهه منذ ما قبل عام 1948. ومع مطلع ثمانينيات القرن الماضي، رأت إسرائيل أن الظروف باتت مؤاتية لتحقيق جانب من أهدافها الاستراتيجية، فتبلورت في عقيدتها الأمنية رؤية تعتبر لبنان مجالاً ينبغي إخضاعه لضبط أمني وسياسي، ومنع تحوّله إلى قاعدة تهدّد الجبهة الشمالية أو تحدّ من حرية عمل جيش العدو. ومن هنا، ترتبط الأهداف الإسرائيلية في لبنان برؤية أوسع تتصل بأمن الحدود، والعمق الاستراتيجي، وموازين القوى في المنطقة.

إلا أن خصوصية الساحة اللبنانية في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي لا تعني عزلها عن التحولات الإقليمية. فقرار تل أبيب شنّ الحرب، وتحديد توقيتها وحجمها ومدّتها، يبقى وثيق الارتباط بالموقف الأميركي وبمسار المواجهة بين واشنطن وطهران، في ظل معادلات الردع التي فرضتها الجمهورية الإسلامية لحماية لبنان والحدّ من الاعتداءات الإسرائيلية. ومن هذا المنطلق، يستدعي اللقاء بين رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو والرئيس الأميركي دونالد ترامب أسئلة مباشرة حول انعكاساته على خيارات العدو تجاه لبنان.

جاء اللقاء في لحظة تجاذب بين خيارين: استئناف التصعيد العسكري ضد إيران، أو المضي في مسار تفاوضي يضبط الصراع. وقد سعى نتنياهو إلى ترجيح الخيار الأول، انطلاقاً من تقدير إسرائيلي مفاده أن الضربات السابقة لم تحقق أهدافها بالكامل، وأن منح طهران فرصة لإعادة بناء قدراتها سيضاعف مستوى التهديد في المستقبل.

إلا أن المعطيات العلنية لا توحي بأن نتنياهو حصل على تفويض أميركي مفتوح، من دون أن يعني ذلك استبعاد خيار التصعيد نهائياً. فقرار الذهاب إلى مواجهة جديدة يبقى محكوماً بجملة من الاعتبارات الداخلية والاستراتيجية والعسكرية والطاقوية.

صحيح أن إسرائيل قد ترغب بتوسيع دائرة الضغط أو الذهاب إلى حرب جديدة، إلا أن انتقالها إلى مواجهة شاملة يظل مرهوناً بسقف الغطاء الأميركي. فعندما تكون الموارد العسكرية والسياسية لواشنطن موزعة على أكثر من ساحة، وتبدي الإدارة الأميركية تردداً في الانخراط في حرب إقليمية جديدة، يصبح من الصعب على تل أبيب فتح جبهة إضافية عالية الكلفة من دون موافقة أميركية. ويزداد هذا القيد أهمية بعدما تبيّن لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل أن لبنان ليس جبهة يمكن حسمها عبر عملية عسكرية خاطفة، كما كان يُعتقد، بل ساحة قادرة على إرباك خياراتها الإقليمية. لذلك، يصعب تصور عودة إسرائيل إلى توسيع الحرب على لبنان بمعزل عن موقف الرئيس الأميركي، الذي يتأثر بدوره بمسار المواجهة مع إيران وبالتوازنات الإقليمية الأوسع. وبات الانتقال من سياسة الضغط المحدود إلى خيار الحرب الشاملة أكثر ارتباطاً بالقرار الأميركي مما كان عليه في السابق. ولولا هذا العامل، لوجدت واشنطن وتل أبيب في الظروف الداخلية اللبنانية والإقليمية فرصة سانحة للاستفراد بلبنان.

كما أن أي حرب واسعة لن تبقى محصورة داخل الساحة اللبنانية، بل قد تستدرج رداً إقليمياً، وتهدد المصالح الأميركية، وتنعكس على أمن الملاحة وأسواق الطاقة، وتنسف أي مسار تفاوضي مع طهران. لذلك، كلما بقي ترامب متمسكاً باستخدام التصعيد كورقة لتحسين شروط التفاوض، لا كبوابة إلى حرب مفتوحة، ازدادت القيود المفروضة على إسرائيل.

غير أن هذه القيود لا تلغي الدافع الإسرائيلي الذاتي. فلا تزال تل أبيب تنظر إلى المقاومة باعتبارها العقبة الرئيسية أمام مخططاتها في لبنان، وتهديداً مباشراً لها، وتسعى إلى فرض ترتيبات أمنية وسياسية في الجنوب تجعله ساحة مكشوفة.

وانطلاقاً من ذلك، يمكن القول إن العامل الأبرز في كبح خيار الحرب الشاملة حتى الآن يتمثل في استمرار لبنان ضمن أولويات الاستراتيجية الإيرانية، وفي فاعلية معادلة الردع التي أرستها طهران. فكلما ازداد اقتناع واشنطن وتل أبيب بأن توسيع الحرب على لبنان سيستدرج رداً إيرانياً مباشراً أو يفتح الباب أمام تصعيد إقليمي واسع، تراجعت فرص الإقدام على مغامرة عسكرية جديدة.

وفي هذا السياق، يمكن فهم الرسالة التي وجّهها قائد الجمهورية الإسلامية، السيد مجتبى الخامنئي، عندما أعاد، عملياً، ربط أي اتفاق نهائي مع الولايات المتحدة بشأن الملف النووي بانسحاب إسرائيل من جنوب لبنان. وقد جاء هذا الموقف في توقيت بدا أقرب إلى خطوة استباقية لمواجهة محاولة أميركية - إسرائيلية للاستفراد بلبنان. ومن خلال هذا الربط، تؤكد طهران أن أي تهدئة، كما أي تسوية إقليمية، لا يمكن أن تكون انتقائية أو مجتزأة، وأن أي تصعيد في لبنان سيقود إلى تصعيد أوسع، كما أن أي مفاوضات لا يمكن أن تتجاهل الساحة اللبنانية.

وهكذا، تحاول طهران تكريس معادلة مفادها أن استقرار جنوب لبنان جزء لا يتجزأ من استقرار الإقليم، وليس ملفاً منفصلاً يمكن استخدامه لتعويض إسرائيل عن عدم تمكنها من شن الحرب التي تريدها ضد إيران. وكلما تعزز التوجه الأميركي نحو منع انفلات المواجهة مع طهران، ازدادت الحاجة إلى الحفاظ على الاستقرار في لبنان، تفادياً لنسف المسار التفاوضي الأوسع.

> **الانتقال من الضغط المحدود إلى الحرب الشاملة أصبح أكثر ارتباطاً بالقرار الأميركي ومسار المواجهة مع إيران**

وانطلاقاً من ذلك، يبقى مسار التطورات في لبنان مرتبطاً، في المقام الأول، بمآلات المشهد الإقليمي. إلا أن تل أبيب لا تزال تراهن على أحد ثلاثة سيناريوهات: اندلاع مواجهة شاملة مع إيران، أو إقناع الرئيس الأميركي باستغلال انشغال طهران بتحدياتها الداخلية والإقليمية لمنح إسرائيل هامشاً أوسع لتصعيد عدوانها، أو استثمار حرص إيران على حماية لبنان والمقاومة لتحويل الساحة اللبنانية إلى ورقة ضغط عليها. وهذا ما يبدو أن واشنطن تتجنّبه حتى الآن.

ويعود ذلك، في جانب أساسي منه، إلى أن طهران نجحت في ترسيخ صدقيتها في الدفاع عن المقاومة، بعدما أثبتت استعدادها لرفع مستوى المخاطرة كلما اتسع نطاق العدوان الإسرائيلي على لبنان.

في المحصلة، يبدو أن لقاء ترامب - نتنياهو لم يمنح إسرائيل تفويضاً مفتوحاً للتحرك في لبنان. ولا يزال خيار الحرب الشاملة مكبوحاً بعاملين رئيسيين: أولهما استمرار لبنان في صلب أولويات الاستراتيجية الإيرانية، وما يرتبط بذلك من معادلة ردع إقليمية؛ وثانيهما حرص ترامب على توظيف الضغط العسكري لتحسين موقعه التفاوضي مع طهران، لا للدفع نحو مواجهة شاملة في المنطقة.

تحقيق

بقرار يتجاوز صلاحياته، ويكرّس سلطة موازية لا يعرفها القانون، سطا محافظ بعلبك - الهرمل بشير خضر على صلاحيات بلديات يفترض أن تكون صاحبة القرار في نطاقها. القرار الذي يفترض أن يسهّل عمل الجمعيات، تحوّل، وفق شكاوى عدد من البلديات والجمعيات، إلى أداة ضغط وتدخّل في تفاصيل المشاريع وتحديد المستفيدين وآليات التنفيذ. وصولاً إلى محاولة فرض قناة إلزامية تمر عبرها المساعدات والعلاقات بين المجتمع المدني والسلطات المحلية. وبينما يفترض أن تكون البلديات شريكاً أساسياً في تحديد حاجات مناطقها، وجد بعضها نفسه أمام دور جديد يُفرض عليها من خارج الأطر القانونية. فهل نحن أمام إجراء إداري لتنظيم العمل، أم أمام سطوٍ على صلاحيات السلطات المحلية وفرض وصاية جديدة على المجتمع المدني؟ السؤال أساساً برسم وزير الداخلية أحمد الحجار

برسم وزير الداخلية

محافظ بعلبك - الهرمل يسطو على صلاحيات البلديات!

أصدر محافظ بعلبك - الهرمل بشير خضر في 15 الجاري قراراً كلّف فيه أحد الأشخاص بمهام التنسيق بين المحافظة والجمعيات والمنظمات العاملة ضمن نطاقها، على أن يتولى «متابعة شؤون الجمعيات، والتنسيق معها ومع البلديات، وتسهيل العمل الإداري، ودراسة الحاجات، ومتابعة تنفيذ المشاريع، وإعداد تقارير دورية ورفعها إلى المحافظ».

من الناحية القانونية، يثير القرار سلسلة إشكاليات تبدأ من «اختراع» خضر لمركز وظيفي جديد لشخص لا صفة قانونية له داخل الإدارة العامة، مروراً بالغموض الذي يحيط بطبيعة العلاقة بينه وبين المحافظة، وصولاً إلى غياب البيات واضحة لمساءلته، طالما أنّ قانون الموظفين لا ينطبق عليه، وطالما أن المحافظ لم يتّبع الأصول القانونية لا في «اختراع» المركز، ولا في التكليف، ضارباً بعرض الحائط مبادىء الحوكمة الرشيدة.

ولا تقتصر الإشكاليات على مسألة التكليف بحد ذاتها، بل تمتد إلى طبيعة الدور الذي بدأ يمارسه المكلّف، بعدما تحوّل عملياً من منسّق يفترض أن يسهّل التواصل بين المحافظة والجمعيات والبلديات، إلى حلقة إلزامية تتدخل في تفاصيل العمل التنفيذي، وآليات تنفيذ بعض الأنشطة والمشاريع التي تطرحها الجمعيات.

وقد أبدت جمعيات عدة خشيتها من إمكانية تحويل هذا الموقع إلى اداة للمحاصصة أو الزبائنية، فيما غرف إدارة الكوارث والمجالس البلدية تبقى الجهات الأكثر قدرة على تحديد الأولويات والحاجات، بحكم قربها المباشر من السكان ومعرفتها بأوضاعهم، ناهيك عن شكاوى لجمعيات من تدخل «المنسّق» في عملها بما يتجاوز الدور المنوط به، وصولاً إلى التلويح الدائم بمنعها من العمل في حال لم تلتزم بقرار المحافظ.

وبمعزل عن هذه الوقائع، فإن عبارة «التنسيق» الواردة في قرار المحافظ لا تثير إشكالية بحد ذاتها إذا كان المقصود منها تسهيل عمل الجمعيات والمنظمات ضمن نطاق المحافظة. إلا أن مراجع قانونية متخصصة بشؤون الجمعيات تؤكد أن «شرط التنسيق هو ألا يؤدي إلى التدخّل في عمل الجمعيات، احتراماً لحريتها المكفولة في الدستور (المادة 13)، والرقابة عليها محصورة بما ورد في قانون الجمعيات (1909)، والقانون المنفّذ بالمرسوم 10830 (عام 1962)، ولا يمكن التوسّع في الرقابة إلى أبعد مما ورد فيهما».

وفي حين يملك المحافظ صلاحية متابعة الأنشطة والمشاريع ضمن نطاق المحافظة، فإن ذلك لا ينتقص من صلاحيات البلديات التي تبقى قائمة ضمن نطاقاتها. ويؤكد قانونيون أن للبلديات الحق في التواصل المباشر مع الجمعيات والمنظمات، لمناقشة مشاريع إغاثية عاجلة أو تنموية، من دون أن يكون هذا التعاون مشروطاً بالمرور الإلزامي عبر شخص كلّفه المحافظ. فالمسار الذي يفرض أن تمر المشاريع أولاً عبر هذا الشخص قبل التواصل مع البلديات يكرّس واقعاً إدارياً غير منصوص عليه قانوناً. وهو نهجٌ ابتدعته وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيد، عندما منعت خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان، المحافظين والمجالس البلدية من قبول المساعدات مباشرة من الجمعيات من دون موافقتها.

هذه لا يملك لمن لا يستحق

وفق مراجع قانونية، «يُثير القرار إشكاليات قانونية تتجاوز مجرّد تعيين منسّق أو تكليف شخص بمتابعة ملف معين، لتلامس أحد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها القانون الإداري، وهو مبدأ شرعية الإدارة وحصرية ممارسة الوظيفة العامة من قبل أشخاص يتمتعون بصفة قانونية داخل الإدارة العامة». فالقرار يستند إلى المرسوم رقم 116 تاريخ 1959/6/12 (التنظيم الإداري)، فضلاً عن مقتضيات حسن سير العمل الإداري. غير أن هذه النصوص، وإن كانت تخوّل المحافظ إدارة شؤون المحافظة، فـ«إنّها لا تمنحه سلطة إنشاء مراكز وظيفية جديدة، إذ إنّ إنشاء الوظائف العامة أو تعديل التنظيم الإداري أو استحداث وحدات إدارية لا يتم بقرار يصدر عن المحافظ، وإنما يخضع لأحكام المرسوم (1959/116)، ويستلزم صدور النصوص القانونية أو التنظيمية المتخصصة، انطلاقاً من أنّ السلطة التنظيمية لا تملكها الإدارة المحلية منفردة».

كما أنّ المحافظ «أسند مهام إدارية إلى شخص لا تربطه بالإدارة العامة أي علاقة قانونية، في حين أنّ الوظيفة العامة، لا تُمارس إلا عبر موظفين أو مستخدمين أو متعاقدين اكتسبوا صفتهم القانونية وفق الأصول التي حددها القانون، مثل المرور بمجلس الخدمة المدنية ومجلس الوزراء، وإلا بعدّ التكليف خروجاً على مبدأ المشروعية الذي يحكم عمل الإدارة».

وبالعودة إلى مضمون القرار، يتبين أن المهام المسندة إلى الشخص المكلّف لا تقتصر على دور استشاري

> لا يمكن للتنسيق أن يكون غطاء لتجاوز صلاحيات البلديات أو فرض قيود على الجمعيات

أو تقني، وإنما تشمل متابعة شؤون الجمعيات العاملة ضمن نطاق المحافظة، والتنسيق مع البلديات، وتسهيل العمل الإداري، ودراسة الحاجات، ومتابعة تنفيذ المشاريع، وإعداد تقارير دورية ورفعها إلى المحافظ. وهذه المهام تمثل أعمالاً إدارية تنفيذية تدخل ضمن اختصاص أجهزة المحافظة وموظفيها، ووفق القانونيين «لا يجوز نقلها إلى شخص من خارج الملاك أو من خارج الإدارة العامة».

ويزداد الأمر تعقيداً عندما يصبح هذا الشخص، بحكم قرار المحافظ، المرجع الذي تتواصل عبره البلديات والجمعيات المحلية والدولية والجهات المانحة مع المحافظة. فذلك يؤدي عملياً إلى إنشاء قناة إدارية موازية لا تستند إلى أي نص قانوني، ويجعل شخصاً لا يتمتع بأي صفة وظيفية يمارس دور الوسيط الإلزامي بين الإدارة والسلطات المحلية والمجتمع المدني، وهو أمر لا يعرفه التنظيم الإداري.

ومن زاوية أخرى، فإن تكليف شخص من خارج الإدارة بممارسة هذه المهام يثير إشكالية المساءلة القانونية. ففي حين يخضع الموظف العام لأحكام نظام الموظفين، ويلتزم بواجبات الوظيفة العامة، ومنها المحافظة على السرية، والحياد، والتجرد، والخضوع للسلطة الرئاسية، والمساءلة التأديبية والرقابة الإدارية، فالشخص الذي لا يتمتّع بهذه الصفة لا يخضع لهذه الضمانات، ومع ذلك قد يطّلع بحكم تكليفه على مراسلات رسمية أو ملفات مشاريع أو بيانات تخص البلديات أو الجمعيات أو الجهات المانحة. بما يطرح تساؤلات جدية حول حماية المعلومات الإدارية وحدود المسؤولية عن القرارات أو الأعمال التي قد يشارك فيها.

ولا يغيّر من هذه النتيجة استناد قرار المحافظ إلى عبارة «مقتضيات المصلحة العامة وحسن سير العمل الإداري»، لأن هذه العبارة لا تصلح بحدّ ذاتها مصدراً مستقلاً للاختصاص، ولا تجيز للمُحافظة تجاوز الحدود التي رسمها القانون. وكان بالإمكان، إذا كانت المُحافظة ترى ضرورة وجود جهة تنسّق مع الجمعيات والمنظمات، أن تكلّف أحد موظفيها المتخصصين بهذه المهمة، أو أن تطلب رفد المحافظة بالموارد البشرية اللازمة، أو أن تستعين بمستشار بعقد قانوني يُحدّد طبيعة أعماله الاستشارية، من دون أن يُمارس أي صلاحيات إدارية أو يمثل المحافظة أو يصبح حلقة إلزامية للتواصل مع البلديات والجمعيات، لربطهما بعضهما ببعض.

كما أن القرار لا يُحدّد الطبيعة القانونية للعلاقة بين المحافظة والشخص المكلف. فهو لا يبين ما إذا كان التكليف تطوعياً أو مأجوراً، ولا يحدد مصدر التمويل أو المسؤولية عن النفقات أو التعويضات أو وسائل العمل أو الضمانات أو الالتزامات القانونية. وهذا الغموض يفتح الباب أمام إشكاليات تتعلق بالشفافية المالية، ولا سيما إذا ترتب على ممارسة هذه المهام أي إنفاق عام أو استعمال لموارد الإدارة أو مشاركة في إدارة مشاريع ممولة من جهات مانحة.

وتبرز أيضاً مسألة المسؤولية القانونية، فإذا تسبب الشخص المكلف بضرر للإدارة أو للبلديات أو للجمعيات أو للغير، أو إذا اتخذ موقفاً أو أعطى توجيهاً فمن يتحمل المسؤولية؟ وهل يعدّ ممثلاً للإدارة أم مجرّد متعاون معها؟ وهل تخضع أعماله لرقابة المحافظ أم لرقابة القضاء الإداري وحدها؟ وهنا يعتبر قانونيون أنّ «غياب تحديد المركز القانوني للمكلف يجعل تحديد المسؤولية أمراً معقداً، ويضعف حماية الإدارة والمتعاملين معها».

تمتد إشكاليات قرار خضر، إلى مسائل تتّصل بالحوكمة الرشيدة، وتضارب المصالح، والشفافية، والمساءلة، وحماية المال العام، وسلامة الإدارة العامة. فالقرار يمنحه شخصاً من خارج الإدارة موقعاً محورياً في العلاقة بين المحافظة والبلديات والجمعيات والمنظمات المحلية والدولية والجهات المانحة، من دون أن يكون خاضعاً للضمانات القانونية ولا لنظام رقابة ومحاسبة يلزمه بمجموعة من القيود التي تحكم عمل الموظف العام، يُثير تساؤلات جدّية حول مدى توافق تكليفه مع مبادئ الإدارة الحديثة. ويكتسب الأمر أهمية خاصة إذا كان الشخص المكلف يمارس في الوقت نفسه نشاطاً اجتماعياً أو اقتصادياً أو يرتبط بجمعيات أو متعهدين. ففي هذه الحال، قد ينشأ تضارب مصالح فعلي أو محتمل، لأن الشخص الذي ينسّق بين الإدارة وهذه الجهات قد يصبح في موقع يسمح له بالتأثير في تحديد الأولويات أو تسهيل مشاريع معينة أو إعطاء أفضلية لجهة دون أخرى.

قرار يشير خضر قابله للطعن

جوهر الإشكالية يكمن في أنّ الإدارة العامة وحوكمتها الرشيدة لا تُبنى على الثقة الشخصية، بل على الصفة القانونية، لأن ممارسة الاختصاص الإداري ليست امتيازاً تمنحه السلطة (المحافظ) لمن تشاء، ومن هنا، فإنّ القانونيين يحسمون أنّ «قرار خضر قابل للطعن، انطلاقاً من أنّه أسند أعمالاً تدخل في صميم الوظيفة العامة إلى شخص لا يتمتع بهذه الصفة، وبالتالي فيه تجاوز لحدود الاختصاص ومخالفته لمبادئ المشروعية، وحصرية ممارسة الوظيفة العامة، وخضوع الإدارة للقانون، التي يقوم عليها التنظيم الإداري».

(الأخبار)

تقرير

ورقة الكهرباء «تتسلبط» على حقوق العمال

زينب بزي

فتحت ورقة سياسة قطاع الكهرباء التي أعدّتها الهيئة الناظمة للقطاع مع وزير الطاقة وأقرّها مجلس الوزراء، ملف مصير عمال ومُستخدمي مؤسسة كهرباء لبنان ربطاً بتنفيذ القانون 462، ولا سيما المادة 45 منه التي تثير الشكوك بشأن ديمومة عملهم بعد عملية بيع القطاع، ولا تحدّد مصير جميع المستخدمين بعد إعادة الهيكلة. لذا، تطالب نقابة عمال الكهرباء بتعديل هذه المادة لتثبيت ضمانات واضحة لاستمرار العمل وحماية الحقوق والمُكتسبات، قبل المضي في إصدار أي قرارات ومراسيم لتطبيق القانون 462.

ترسم ورقة سياسة القطاع انتقالاً تدريجياً من الوضع الحالي الذي تتولى فيه مؤسّسة كهرباء لبنان مختلف الأنشطة في القطاع، أولاً سيتم تحويل المؤسسة إلى شركة تجارية، ثم فصل الأنشطة عن بعضها وتضمين كل منها في شركة مستقلة سيتم بيعها. هنا تحديداً بدأ النزاع مع وزارة الطاقة. فقبل إعلان ورقة السياسة، طرحت النقابة على وزير الطاقة مطلبها بتعديل المادة 45 توازياً مع تعيين الهيئة الناظمة والبدء بتنظيم القطاع. وبحسب نائب رئيس النقابة طلال قشوع، أبدى الوزير تجاوباً مع هذا المطلب، متوافقاً مع النقابة بأن هذه المادة لم تعد ملائمة للواقع الحالي، وإن تطبيقها بصيغتها القديمة يعرّض أوضاع المستخدمين للغموض، لكن النقابة فوجئت بإعلان ورقة السياسة وإقرارها بما يسمح للوزارة باستصدار المراسيم التنظيمية من دون مراعاة مخاوف العمال.

بالنسبة إلى النقابة، لم يكن الأمر مجرد تجاوز لها في النقاش، بل انتقالاً فعلياً نحو تطبيق القانون قبل تعديل الجزء الذي ينظّم مصير العمال. فمن شأن المراسيم التنظيمية أن تحدّد هيكل الوزارة والهيئة الناظمة والشركات الجديدة، والحاجة إلى الموظفين والمُستخدمين، وكيفية إعادة توزيع العاملين ونقلهم. ولذلك اعتبرت النقابة أن إصدار هذه المراسيم استناداً إلى المادة 45 الحالية قد يجعل إعادة الهيكلة أمراً واقعاً قبل تثبيت الضمانات التي تطالب بإدخالها إلى القانون.

تنظّم المادة 45 أوضاع موظفي الوزارة المعنيين بقطاع الكهرباء، إلى جانب أجراء ومتعاقدي الوزارة ومُستخدمي ومتعاقدي مؤسسة كهرباء لبنان. وفيما تمنح موظفي الوزارة ضمانات أوسع في حال بقائهم ضمن ملاكها أو انتقالهم إلى الهيئة، تبدو أوضاع مُستخدمي المؤسّسة أكثر ارتباطاً بخيارات الجهات الجديدة. فالنص يتيح انتقال العاملين إلى الهيئة أو الشركات، لكنه يربط ذلك بحاجة كل جهة إليهم واختيارها لهم وقبولهم هم بالانتقال. أمّا في «كل الحالات الأخرى»، أي في حال عدم اختيارهم للانتقال إلى الهيئة أو الشركات، فتُطبّق عليهم أحكام الفائض، مع تسوية تعويض نهاية الخدمة وفق الأنظمة المطبّقة في كهرباء لبنان وكهرباء قاديشا.

إذاً، لا ينص القانون على انتقال جميع مُستخدمي المؤسسة حكماً إلى الكيانات الجديدة، ولا يضمن بوضوح استمرار مجموع مكتسباتهم عند الانتقال إلى شركة. بل يتيح لكل شركة أن تحدّد حاجتها وشروط الاختيار، فيما يصبح مصير من لا تختاره الهيئة أو الشركات مرتبطاً بأحكام الفائض. كما لا تحدّد المادة بصورة صريحة الضمانات المتعلّقة باستمرار العلاقة الوظيفية ومكتسبات العاملين بعد انتقالهم إلى الكيانات الجديدة، وهو ما تعتبره النقابة أحد

> الوزارة أعلنت ورقة السياسة من دون العودة إلى النقابة أو إطلاق مسار تعديل المادة 45

أبرز مكامن القلق.

لذلك ترفض النقابة فصل ملف العمال عن بنية الخطة نفسها. فكما لا يمكن توزيع أصول المؤسسة قبل تقييمها وتحديد الجهة التي ستنتقل إليها، لا يمكن، بحسب موقفها، إعادة توزيع المُستخدمين بين الكيانات الجديدة قبل تحديد حقوقهم في نص قانوني مُلزم، لا ضمن تعهّدات إدارية أو مراسيم قابلة للتعديل. وهنا يظهر الخلاف في ترتيب الخطوات. الوزارة بدأت بوضع سياسة القطاع، ثم حصلت على تفويض لاستصدار المراسيم التنظيمية، على أن تعالج التفاصيل خلال التنفيذ. أمّا النقابة فتطالب بعكس المسار: تعديل المادة 45 أولاً، وتثبيت حقوق العاملين ومكتسباتهم في القانون، ثم إصدار المراسيم وبدء إعادة الهيكلة.

بعد إعلان ورقة السياسة وعدم إطلاق مسار تعديل المادة، أعلنت النقابة الإضراب. لم يكن التحرك، بحسب نائب رئيسها، رفضاً لتنظيم القطاع أو لتعيين الهيئة الناظمة، بل اعتراضاً على المضي في تنفيذ القانون بصيغته القديمة رغم الاتفاق السابق مع الوزير على ضرورة تعديله. وعقب إعلان الإضراب، أعاد وزير الطاقة التواصل مع النقابة، وأبلغها استعداده لإشراكها في إعداد التعديل، إلى جانب الهيئة الناظمة، وأبدى تجاوباً مع المطالب التي ستقدّمها. وبناءً على هذا التعهّد، علّقت النقابة الإضراب، لكنها لم تعتبر المشكلة منتهية.

فالتعليق مرتبط ببدء العمل الفعلي على تعديل المادة، وليس بمجرد وعد شفهي. وتقول النقابة إنها تنتظر دعوتها رسمياً للمشاركة في الصياغة، ثم إحالة التعديل إلى مجلس الوزراء ومجلس النواب. وهذا يعني أن الخلاف قد يعود في أي وقت إذا مضت الوزارة في إعداد المراسيم قبل تعديل القانون. فالمراسيم لا تستطيع، من الناحية القانونية، أن تمنح المستخدمين ضمانات تتناقض مع المادة 45 أو تتجاوزها. كما أن أي ضمانات تُمنح بموجب مرسوم تنظيمي تبقى أدنى مرتبة من الضمانات التي ينص عليها القانون، ويمكن تعديلها أو استبدالها بمرسوم لاحق، بخلاف الحقوق التي يكرّسها النص القانوني.

(هيثم الموسوي)

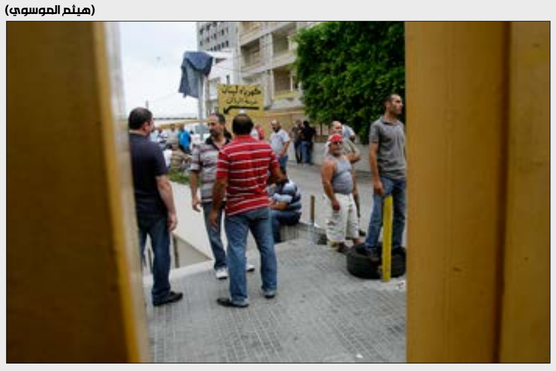

أخبار

«اللقاء الوطني» يستعد لمرحلة جديدة من المواجهة

بدأت أمانة سر «اللقاء الوطني»، الذي أُعلن إطلاقه في 29 نيسان الماضي، التحضير لعقد اللقاء الوطني المركزي في بيروت أواخر الشهر المقبل، بمشاركة واسعة من الشخصيات الوطنية، يتقدمها رؤساء أحزاب وممثلون عن مختلف القوى السياسية، إلى جانب شخصيات أكاديمية وثقافية وفكرية وفنية وإعلامية ونقابية ودينية. وأكدت مصادر متابعة أن اللقاء، سيشكّل محطة تأسيسية للانتقال إلى مرحلة جديدة من العمل الوطني المنظّم، في مواجهة ما يُطرح تحت عنوان «اتفاق الإطار» واستمرار العدوان الإسرائيلي على لبنان. وأضافت أن المجتمعين سيقرّون خطة عمل متكاملة تمثل خريطة طريق للمرحلة المقبلة، تتضمن برنامجاً سياسياً وإعلامياً وحقوقياً، يشمل عقد مؤتمرين إعلامي وحقوقي، إلى جانب إطلاق سلسلة من الندوات واللقاءات والتحركات السياسية في مختلف المناطق، بهدف تسليط الضوء على المخاطر التي تواجه لبنان.

ومن المقرر أن يصدر عن اللقاء، بيان سياسي يؤكد التمسك بمضامين الوثيقة السياسية التي أطلقها «اللقاء الوطني»، وفي مقدمها الحفاظ على السلم الأهلي، وصون العيش المشترك، وحماية مؤسسة الجيش اللبناني ودعم دورها الوطني، والانفتاح على كل دولة أو جهة تدعم لبنان في معركته لاستعادة كامل أراضيه المحتلة، وتأمين انسحاب إسرائيلي شامل منها، والإفراج عن الأسرى، إضافة إلى تجديد رفض أي شكل من أشكال التفاوض المباشر مع العدو الإسرائيلي.

تعديلات شعبوية على «العفو العام»

علمت «الأخبار» أن النواب السنّة يستعدون للمشاركة في اجتماع موسّع خلال الأيام المقبلة لبحث ملف العفو العام، وتبادل الآراء حول التعديلات التي يعتزمون اقتراحها على مشروع القانون، تمهيداً لإعادة طرحه في الهيئة العامة لمجلس النواب.

وبحسب المعلومات، ينوي هؤلاء رفع سقف مطالبهم، باعتبار أن الصيغة التي سبق التوافق عليها لم تعد مقبولة، لأنها لا تؤدي إلى الإفراج الفوري عن الشيخ أحمد الأسير. لذلك، يسعون إلى إدراج تعديل يتيح للمحكومين بأحكام إعدام ابتدائية الاستفادة من إطلاق سراحهم بعد نحو 14 عاماً من التوقيف، على أن يستكملوا محاكماتهم وهم خارج السجن.

ورغم إدراكهم أن هذا الطرح يصطدم برفض غالبية الكتل النيابية، نظراً إلى أن بعض المستفيدين المحتملين محكومون أو ملاحقون في جرائم بالغة الخطورة، يؤكد النواب أنهم ماضون في طرح التعديلات بغضّ النظر عن فرص إقرارها، وذلك لتجنّب تحميلهم مسؤولية أي اعتراضات أو ردود فعل شعبية في بيئاتهم.

وتطرح هذه المقاربة تساؤلات حول أسباب مهاجمة بعض النواب لزملائهم الذين نجحوا سابقاً في التوصل إلى تسوية حظيت بموافقة غالبية الكتل النيابية بشأن قانون العفو، قبل أن يتحول الملف إلى مادة للمزايدات الشعبوية ورفع سقف المطالب أمام الرأي العام، بعيداً عن أي إمكانية واقعية لإقرارها.

(الأخبار)

◄ إعلانات رسمية ►

إعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ

تدعو وزارة المالية- مديرية المالية العامة- مديرية الواردات المصلحة المالية الإقليمية في محافظة عكار- الدائرة الادارية المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول أدناه للحضور إلى مركز الدائرة الكائن في مبنى مالية عكار. حلبا لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد إنتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

	اسم المكلف	الرقم الضريبي	رقم البريد المضمون
1	حسين محمد وحيد الدين الرفاعي	242795	RR195796240LB
2	توفيق خليل الاحمر	420877	RR195787530LB
3	رياض عبود سعود	312999	RR195818912LB
4	شركة كويك للنقليات والخدمات ش.م.م	3069128	RR195789558LB
5	جان جميل الناعسي	2805622	RR195793597LB
6	عبد الله احمد زكريا	730680	RR195787557LB
7	مصعب محمود المراد	1927020	RR195787490LB
8	مخائيل ابراهيم نصر	177803	RR195789867LB
9	حنا شفيق منصور.	2781024	RR195794147LB
10	مصطفى خالد. الرفاعي	3231861	RR195787177LB
11	أحمد محمد الجندي	280732	RR195789527LB
12	حبيب نقولا ابراهيم فارس	1617024	RR195818886LB
13	مروان حنا نوفل	184577	RR195793610LB
14	نضال عبد الرزاق هزيم	3642189	RR195787565LB
15	ايلي اسعد سعد	2151622	RR195789734LB
16	كاميليا غصن غصن	1323832	RR195787163LB
17	خضر احمد سعيد	1426562	RR195787543LB
18	خالد محمود ديب	2885356	RR195788929LB
19	وليد احمد مستو	724121	RR195790746LB
20	احمد خالد حسن	3632405	RR195787526LB
21	صالح محمد سعدي	3692240	RR195788950LB
22	شركة سيركل ش.م.م.	3886951	RR195786865LB
23	عبد الكريم ابراهيم الضهر	3642247	RR195790689LB
24	فرح ابراهيم الجمال	732056	RR195818890LB
25	كميل زاهي عوض	2782308	RR195793583LB
26	خالد محمود ديب	2880640	RR195788963LB
27	طلال وجيه جبيلي	2989900	RR195793606LB
28	نعيم عبدالله طعوم	159947	RR195789513LB
29	ميشال انطونيوس مرتا	2779215	RR195789561LB
30	محمد حسن كريمة	2352977	RR195787486LB
31	محمد أحمد حجو	2908505	RR195787512LB
32	محمد يحيى المراد	1425077	RR195787509LB
33	اميل جرجس الرشكيدي	2779232	RR195789589LB
34	غازي محمد خضر عيسى	1836722	RR195787472LB

تبدأ مهلة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.
رئيس المصلحة المالية الإقليمية في محافظة عكار الدكتور كارلوس عريضة
التكليف 120

دعـــــــوة
نقابة مُنتجي ومُوزعي ومُستوردي الأشرطة السينمائية والتلفزيونية في لبنان
دعوة لحُضور انتخاب مجلس جديد للنقابة

يتشرف مجلس النقابة بدعوة جميع العاملين بالحقل السينمائي والإنتاج التلفزيوني بالقيام بتسجيل انتسابهم للنقابة لإجراء انتخاب مجلس النقابة وتقديم ترشيحهم قبل إجراء الانتخابات بمُدة أسبوع.
تجري الانتخابات يوم الخميس الواقع فيه ٢٠٢٦/٨/٢٠ في مركز النقابة المؤقت في مكتب السيد صادق أنور صباح - بيروت سنتر الستاركو - طابق سادس بلوك A بحُضور وإشراف مندوب وزارة العمل ابتداءً من الساعة الواحدة لغاية الثانية والنصف ظهراً في نفس اليوم.
وفي حال لم تكتمل النصاب القانوني في الجلسة الأولى تُعقد جلسة ثانية بتاريخ ٢٠٢٦/٨/٢٧ في نفس المكان والزمان بمن حضر.

مجلس الإدارة

إعلان
عن وضع جداول التكليف الأساسية قيد التحصيل
يُعلن رئيس بلدية العباسية عن وضع جداول التكليف الأساسية لكافة الرسوم البلدية عن عام /2026/ قيد التحصيل عملاً بنص المادة /104/ من القانون رقم 88/60 (قانون الرسوم والعلاوات البلدية وتعديلاته) ويلفت النظر إلى ما يلي:
أولاً: عملاً بنص المادة /106/ من القانون رقم 88/60 قانون الرسوم والعلاوات البلدية وتعديلاته، على المُكلفين المبادرة فوراً إلى تسديد الرسوم البلدية المُتوجبة عليهم خلال مُهلة شهرين من تاريخ الإعلان في الجريدة الرسمية.
ثانياً: عملاً بنص المادة /109/ من قانون الرسوم البلدية رقم 88/60 تُفرض غرامة تأخير وقدرها 2% (إثنان بالمئة) عن كُل شهر تأخير عن المبالغ التي لم تُسدد خلال المُهلة المُبينة في البند الأول أعلاه، ويُعتبر كسر الشهر شهراً كاملاً.
في 2026/7/15
رئيس بلدية العباسية
الدكتور حبيب علي عجمي

....

إعلان صادر عن دائرة تنفيذ بيروت
(غُرفة الرئيسة جهينة دكروب المحترمة)
يُبلغ إلى المحجوز عليه: جان كلود أبو صعب في مُعاملة الحجز الاحتياطي رقم 2020/195.
تُعلمكم دائرة تنفيذ بيروت أنه لديها في ملف الحجز الاحتياطي رقم 2020/195 إشعار تبليغ إسقاط الحجز الاحتياطي المذكور مُقدم من المُستدعي: ريشار الياس حداد.
لذلك
تدعوكم هذه الدائرة وعملاً بأحكام المادة (409) أ.م.م. للحُضور شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لاستلام التبليغ ومُرفقاته علماً أنه بانقضاء مُهلة النشر البالغة عشرون يوماً ومُهلة الجواب البالغة خمسة أيام سوف يُصار إلى مُتابعة الإجراءات القانونية.
هيثم حيدر أحمد
مأمور تنفيذ بيروت

....

إعلان
لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلب مازن عادل نرش بالوكالة عن وليد عفيف عبد الباقي سند بدل عن ضائع للعقار /1919/ مقسم 5 بلوك B منطقة ددة العقارية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

....

خُلاصة حُكم
صادر عن محكمة الجنايات في النبطية بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2026/2/24 على المُتهم: عباس صادق المصري جنسيته اللبنانية محل إقامته حورتعلا والدته هيلا تولد 1984 سجل 37/حورتعلا أُوقف غيابياً بتاريخ 2023/6/15 ولا يزال فاراً بالعُقوبة التالية: تجريم المُتهم عباس صادق المصري المُبينة كامل هويته أعلاه بجناية المادة /126/ مُخدرات وبإنزال عُقوبة الأشغال الشاقة المُؤبدة بحقه وبتغريمه بمبلغ مئة مليون ل.ل. سنداً لها وبتجريمه بجناية المادة /125/ مُخدرات وبإنزال عُقوبة الأشغال الشاقة المُؤبدة بحقه وبتغريمه بمبلغ مئة مليون ل.ل. سنداً لها وبإدغام العُقوبات المذكورة أعلاه عملاً بأحكام المادة /205/ عُقوبات على أن تُنفذ بحقه العُقوبة الأشد والمُحددة بعقوبة الأشغال الشاقة المُؤبدة بحقه وبتغريمه بمبلغ مئة مليون ل.ل. وباعتباره فاراً من وجه العدالة وبإنفاذ مُذكرة إلقاء القبض الصادرة بحقه وتجريده من حُقوقه المدنية ومنعه طيلة فترة فراره من التصرف بأمواله المنقولة وغير المنقولة ومن إقامة الدعاوى عدا تلك المُتعلقة بأحواله الشخصية وبتعيين رئيس قلم هذه المحكمة قيماً على أمواله لإدارتها كما تُدار أموال الغائب وبنشر الحُكم أصولاً بإبلاغ من يلزم وتدريكه الرسوم كافة.
وفقاً للمواد: /126/ و/125/ مُخدرات من قانون العُقوبات.
لارتكابه جناية الإتجار والترويج بالمُخدرات.
وقررت إسقاطه من الحُقوق المدنية وعينت له قيماً لإدارة أمواله طيلة مُدة فراره.
بيروت في 2026/7/14
عملاً بأحكام المرسوم 12/3 تاريخ 2026/5/20
الرئيس خالد عبدالله
التكليف 147

....

خُلاصة حُكم
صادر عن محكمة الجنايات في النبطية بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2026/2/24 على المُتهم: حسن كامل عطوي جنسيته اللبنانية محل إقامته حاروف والدته إحسان تولد 1985 سجل 9/ حاروف أُوقف غيابياً بتاريخ 2026/2/24 بالعُقوبة التالية: تجريم المُتهم حسن كامل عطوي المُبينة كامل هويته أعلاه بجناية المادة /126/ مُخدرات وبإنزال عُقوبة الأشغال الشاقة المُؤبدة بحقه وبتغريمه بمبلغ مئة مليون ل.ل. سنداً لها وبتجريمه بجناية المادة /125/ مُخدرات وبإنزال عُقوبة الأشغال الشاقة المُؤبدة بحقه وبتغريمه بمبلغ مئة مليون ل.ل. سنداً لها وبإدانته بجنحة المادة /86/ صيدلة وبحبسه مُدة سنة سنداً لها وبإدانته بجنحة المادة /127/ مُخدرات وبحبسه وبتغريمه مُدة ثلاثة أشهر ومبلغ ثلاثة ملايين ل.ل. سنداً لها، وبإدغام العُقوبات المذكورة أعلاه عملاً بأحكام المادة /205/ عُقوبات على أن تُنفذ بحقه العُقوبة الأشد والمُحددة بعقوبة الأشغال الشاقة المُؤبدة بحقه وبتغريمه بمبلغ مئة مليون ل.ل. وباعتباره فاراً من وجه العدالة وبإنفاذ مُذكرة إلقاء القبض الصادرة بحقه وتجريده من حُقوقه المدنية ومنعه طيلة فترة فراره من التصرف بأمواله المنقولة وغير المنقولة ومن إقامة الدعاوى عدا تلك المُتعلقة منها بأحواله الشخصية وبتعيين رئيس قلم هذه المحكمة قيماً على أمواله لإدارتها كما تُدار أموال الغائب وبنشر الحُكم أصولاً وبإبلاغ من يلزم وتدريكه الرسوم كافة.
وفقاً للمواد: /125/ و/126/ و/127/ مُخدرات و/86/ صيدلة من قانون العُقوبات.
لارتكابه جناية الإتجار والترويج والتعاطي بالمُخدرات ومُخالفة قانون الصيدلة.
وقررت إسقاطه من الحُقوق المدنية وعينت له قيماً لإدارة أمواله طيلة مُدة فراره.
بيروت في 2026/7/14
عملاً بأحكام المرسوم 12/3 تاريخ 2026/5/20
الرئيس خالد عبدالله
التكليف 147

....

خُلاصة حُكم
صادر عن محكمة الجنايات في النبطية بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2026/2/24 على المُتهم: علي حسن جراده جنسيته اللبنانية محل إقامته حاروف والدته ياسمين تولد 1994 سجل 9/ حاروف أُوقف غيابياً بتاريخ 2026/2/24 بالعُقوبة التالية: تجريم المُتهم علي حسن جراده المُبينة كامل هويته أعلاه بجناية المادة /126/ مُخدرات وبإنزال عُقوبة الأشغال الشاقة المُؤبدة بحقه وبتغريمه بمبلغ مئة مليون ل.ل. سنداً لها وبتجريمه بجناية المادة /125/ مُخدرات وبإنزال عُقوبة الأشغال الشاقة المُؤبدة بحقه وبتغريمه بمبلغ مئة مليون ل.ل. سنداً لها وبإدانته بجنحة المادة /86/ صيدلة وبحبسه مُدة سنة سنداً لها وبإدانته بجنحة المادة /127/ مُخدرات وبحبسه وبتغريمه مُدة ثلاثة أشهر وبمبلغ ثلاثة ملايين ل.ل. سنداً لها، وبإدغام العُقوبات المذكورة أعلاه عملاً بأحكام المادة /205/ عُقوبات على أن تُنفذ بحقه العُقوبة الأشد والمُحددة بعقوبة الأشغال الشاقة المُؤبدة بحقه وبتغريمه بمبلغ مئة مليون ل.ل. وباعتباره فاراً من وجه العدالة وبإنفاذ مُذكرة إلقاء القبض الصادرة بحقه وتجريده من حُقوقه المدنية ومنعه طيلة فترة فراره من التصرف بأمواله المنقولة وغير المنقولة ومن إقامة الدعاوى عدا تلك المُتعلقة بأحواله الشخصية وبتعيين رئيس قلم هذه المحكمة قيماً على أمواله لإدارتها كما تُدار أموال الغائب وبنشر الحُكم أصولاً بإبلاغ من يلزم وتدريكه الرسوم كافة.
وفقاً للمواد: /125/ و/126/ و/127/ مُخدرات و/86/ صيدلة من قانون العُقوبات.
لارتكابه جناية الإتجار والترويج والتعاطي بالمُخدرات ومُخالفة قانون الصيدلة.
وقررت إسقاطه من الحُقوق المدنية وعينت له قيماً لإدارة أمواله طيلة مُدة فراره.
بيروت في 2026/7/14
عملاً بأحكام المرسوم 12/3 في 2026/5/20
الرئيس خالد عبدالله
التكليف 147

....

إعلان
تُعلن بلدية مارشعيا والمزكه أنها وضعت قيد التحصيل جداول الرسوم البلدية على أبنية السكن وغير السكن وصيانة الأرصفة والمجارير والإعلانات لعام /2026/.
فعلى المُكلفين تسديد الرسوم المُتوجبة عليهم خلال شهرين من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وكُل رسم لا يُسدد ضمن هذه المُهلة يخضع لغرامة قدرها إثنان بالماية شهرياً من قيمة الرسوم.
كما وأن البلدية تُنذر المُكلفين المُتخلفين عن دفع الرسوم البلدية عن عام /2025/ وما قبله وجوب تسديدها.
ويُعتبر هذا الإعلان بمثابة إنذار شخصي وقاطع لمُرور الزمن للذين لم يُسددوا الرسوم المُتوجبة.
رئيس بلدية مارشعيا والمزكه
بول شخطوره
التكليف 140

....

إعلان
تُعلن بلدية برج البراجنة عن وضع جداول التكليف الأساسية لكافة الرسوم البلدية عن عام /2026/ وما قبلها قيد التحصيل عملاً بنص المادة /104/ من قانون الرسوم البلدية رقم 88/60 ويلفت النظر إلى ما يلي:
أولاً: عملاً بنص المادة /106/ من قانون الرسوم البلدية رقم 88/60 على المُكلفين المُبادرة فوراً إلى تسديد الرسوم البلدية المُتوجبة عليهم خلال مُهلة شهرين من تاريخ الإعلان في الجريدة الرسمية.
ثانيا: عملاً بنص المادة /109/ من قانون الرسوم البلدية رقم 88/60 تُفرض غرامة تأخير وقدرها 2% (إثنان بالمائة) عن كُل شهر تأخير عن المبالغ التي لا تُسدد خلال المُهلة المبينة في البند الأول أعلاه ويُعتبر كسر الشهر شهراً كاملاً.
برج البراجنة في: 19 تموز 2026
رئيس بلدية برج البراجنة
المُهندس مصطفى حسين حرب
التكليف 143

....

إعلان
تُعلن بلدية عاريا عن وضع جداول التكليف الأساسية لكافة الرسوم البلدية عن عام /2026/ قيد التحصيل عملاً بنص المادة /104/ من قانون الرسوم البلدية رقم 88/60 وتدعو المُكلفين إلى تسديد الرسوم البلدية المُتوجبة عليهم خلال مُهلة شهرين من تاريخ الإعلان في الجريدة الرسمية وتُفرض غرامة تأخير وقدرها 2% عن كُل شهر تأخير، ويُعتبر كسر الشهر شهراً كاملاً.
عاريا في: 2026/7/21
رئيس بلدية عاريا
بيار جرجس البجاني
التكليف 145

إعلان قضائي
لدى المحكمة الابتدائية التاسعة في جبل لبنان المتن الناظرة بالدعاوى العقارية برئاسة القاضي وائل أبو عساف، تقدمت المُستدعية: كلود بالانجيان بوكالة المُحامي كريم عيد باستدعاء رقم 2024/119 بوجه المُستدعى ضده: الياس امين فتوح المجهول محل الإقامة، تطلب فيه إزالة الشيوع في العقار /635/ المنصف العقارية على المُستدعى ضده الحُضور إلى قلم المحكمة لتبلغ الاستدعاء وفي حال تخلفه يُعتبر التبليغ حاصلاً ويُعد كُل تبليغ إليه بواسطة رئيس القلم صحيحاً باستثناء الحكم النهائي مُهلة المُلاحظات والاعتراض خلال خمسة عشر يوماً تلي مُهلة النشر.
رئيس القلم
كيوان كيوان

....

إعلان قضائي
لدى المحكمة الابتدائية التاسعة في جبل لبنان المتن الناظرة بالدعاوى العقارية برئاسة القاضي وائل أبو عساف، تقدم المُستدعون: جان شلهوب وساسيليا السمراني وجان وانطوان وفيفيان والفرد شلهوب بوكالة المُحامي انطوان عيروت باستدعاء رقم 2026/99 بوجه المُستدعى ضدهما ليليان ميلاد شلهوب وجوزيف مطانيوس شلهوب المجهولي محل الإقامة، يطلبون فيه إزالة الشيوع في المقاسم 4 و5 و8 و9 و14 و15 و18 العقار /1965/ سن الفيل العقارية، على المُستدعى ضدهما الحُضور إلى قلم المحكمة لتبلغ الاستدعاء، وفي حال تخلفهما يُعتبر التبليغ حاصلاً ويعد كُل تبليغ إليهما بواسطة رئيس القلم صحيحاً باستثناء الحُكم النهائي، مُهلة المُلاحظات والاعتراض خلال خمسة عشر يوماً تلي مُهلة النشر.
رئيس القلم
كيوان كيوان

◄ وفيات ►

بمناسبة مرور ثلاثة أيام على وفاة
الحاجة بتول عبد الكريم مغنية
أرملة المرحوم الحاج راشد أحمد بيطار
أولادها: الحاج هلال، طلال والمهندس جلال
أحفادها: بتول، راشد، رامي (الرئيس التنفيذي لنادي النجمة)، هبة، صابرين، أيمن، بتول، محمد، وائل، المرحوم ناصر، ونور.
تقبل التعازي اليوم الخميس 30 تموز في جمعية التخصص والتوجيه العلمي في بئر حسن قرب أمن الدولة من الساعة 3 حتى 7 مساء.

العهد لا العقيدة: في المعنى السياسي لآية البراءة

نواف الموسوي *

ليست المشكلة، في كثير من القراءات التي أُسقطت على آيات القتال والبراءة في القرآن [سورة التوبة]، أنّها أخطأت في فهم لفظٍ هنا أو حكم هناك فحسب؛ بل إنّها نقلت النّص من مجاله التاريخيّ والسياسي إلى مجال عقديّ مُطلق، فجعلت من اختلاف الدين علّةً كافيةً للحرب، ومن الكفر سببًا مباشرًا لإسقاط العهد، ومن الشرك عنوانًا لإباحة الجماعة المخالفة.

بهذا النقل يتحوّل النصّ من خطاب في السياسة الشرعية، وتنظيم العلاقة بين جماعةٍ مؤمنة وخصوم نقضوا العهود أو ظاهروا عليها، إلى خطاب في الإلغاء الوجودي للمختلف. وليس هذا بالتحويل الهيّن؛ لأنّه يمسّ أصل التصوّر الإسلامي للعمران السياسي: أهو عمرانٌ قائم على العهد والوفاء والعدل، أم هو عمرانٌ قائم على الحرب المفتوحة حتى الاستسلام أو المحو؟

تأتي الآية السابعة من سورة التوبة لتضع حدًّا فاصلًا بين هذين الفهمين: (كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِندَ اللَّهِ وَعِندَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدتُّمْ عِندَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ). ظاهر الآية، لمن يقرأها قراءةً متأنّية، أنّها لا تلغي العهد من حيث هو عهد، ولا تجعل الشرك وحده سببًا لإبطاله، بل تميّز بين مشركٍ ناقضٍ للعهد ومشركٍ مستقيم عليه. وهذه التفرقة هي لبّ المسألة. فالخطاب لا يقول: ما داموا مشركين فلا عهد لهم؛ بل يقول: كيف يكون لهم عهد بعد ما ظهر من نقضهم وغدرهم، إلا أولئك الذين عاهدتموهم فثبتوا على عهدهم، فاثبتوا لهم. معنى ذلك أنّ معيار العلاقة هنا ليس الاعتقاد مجرّدًا، بل السلوك السياسي: الوفاء أو النقض، السلم أو العدوان، الاستقامة أو الغدر.

وهذا المعنى لا تقوله قراءة حداثية متكلّفة للنص، بل يشهد له كبار المفسّرين. فالطبري يربط الآيات بسياق العهود التي نقضتها قبائل من المشركين، وبالاستثناء الذي حفظ حقّ من لم ينقض. والقرطبي يقف عند قوله تعالى: (فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم) ليجعل الوفاء بالعهد واجبًا ما دام الطرف الآخر ملتزمًا به. وابن كثير، مع شدّته في مواضع القتال، لا يخرج عن هذا المعنى حين يقرّر أنّ الاستثناء متعلّق بمن لم يظاهر على المسلمين ولم ينقض عهده. أمّا الرازي، فيفتح الباب لفهم أوسع حين يلاحظ أن الأمر بالاستقامة لهم مُعلّق باستقامتهم، وهذا التعليق يدلّ على أن الحكم يدور مع العهد لا مع مجرّد الوصف الديني.

إنّ في الآية، إذًا، قاعدة سياسية كبرى: المخالف في الدين ليس عدوًّا بالضرورة؛ وإنما يصير عدوًّا حين يعتدي أو يغدر أو ينقض ميثاقًا. أمّا إذا دخل في علاقة عهد، واحترم شروطها، ولم يظاهر على الجماعة المؤمنة، فإنّ الوفاء له ليس ترخيصًا سياسيًا عابرًا، بل مقتضى من مقتضيات التقوى: (إن الله يحبّ المتقين). وهذا الختم بالغ الدلالة؛ إذ يجعل الوفاء للمشرك المستقيم في عهده فعلًا من أفعال التقوى، لا تنازلًا عن العقيدة ولا ضعفًا في الولاء الديني. التقوى هنا ليست حماسة حرب، بل انضباط أخلاقي أمام الخصم؛ وليست انفعالًا عصبيًا، بل حفظٌ للحدود التي جعلها الله بين القتال المشروع والعدوان المُحرّم.

من هنا يظهر الخلل في القراءة التي تختزل علاقة المسلمين بغيرهم في ثنائية الحرب والاستسلام. هذه القراءة لا ترى في الآخر إلا كفره، ولا ترى في النص إلا الأمر بالقتال، ولا ترى في التاريخ إلا لحظة الصدام. لكنها تغفل أن القرآن نفسه أقام نظامًا مُتدرّجًا للعلاقات: برّ وقسط مع غير المحاربين في قوله تعالى: (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرّوهم وتقسطوا إليهم)؛ ووفاء بالعهد مع المعاهدين؛ وقتال لمن يقاتل وينقض ويظاهر. فالمنطق القرآني ليس منطق إبادة دينية، بل منطق تمييز سياسي وأخلاقي: ليس الناس سواءً في موقفهم من الجماعة المؤمنة، وليس اختلافهم في العقيدة كافيًا لجعلهم في منزلة واحدة.

ولعلّ أخطر ما فعلته بعض القراءات الفقهية المتأخرة أنها جعلت آيات البراءة ناسخةً لكل آيات السلم والعهد والبرّ، حتى كادت تجعل القرآن ذا صوت واحد لا يقول إلا القتال. وقد نبّه عدد من العلماء إلى خطورة التوسع في دعوى النسخ. فالشافعي، وهو من أوائل من ضبطوا أصول الاستدلال، لم يجعل النسخ بابًا مفتوحًا لكل تعارض متوهَّم. وأبو مسلم الأصفهاني كان من أشدّ المتحفّظين على تكثير النسخ. وفي العصر الحديث، شدّد محمد عبده ورشيد رضا، كلٌّ بطريقته، على أنّ آيات القتال ينبغي أن تُقرأ في سياق العدوان والفتنة ونقض العهود، لا بوصفها إعلان حرب على العالم. وقد ذهب محمود شلتوت إلى أن الأصل في علاقة المسلمين بغيرهم هو السلم، وأن القتال إنما شُرع لدفع العدوان وحماية حرية الدعوة، لا لإكراه الناس على الدين.

ليس معنى ذلك إنكار وجود لحظة قتال في الإسلام، ولا تحويل النص إلى خطاب مسالمة مجرّدة لا ترى القوة ولا الصراع. فهذا تبسيط معاكس للتبسيط الأول. إنما المعنى أن القتال في التصوّر القرآني ليس هو الأصل الأنطولوجي للعلاقة مع المختلف، بل هو حكم سياسي أخلاقي مشروط: بالعدوان، أو الإخراج من الديار، أو نقض العهد، أو منع حرية الاعتقاد والدعوة. وبقدر ما يكون القتال مشروطًا، يكون السلم والعهد والبرّ ممكنةً بل واجبةً حين تنتفي شروط الحرب. هنا يتأسّس الفقه السياسي لا على عاطفة العداء، بل على ميزان الحق: من استقام لنا استقمنا له؛ ومن اعتدى رُدّ عدوانه؛ ومن سالم عومل بالسلم؛ ومن وفى وُفي له.

إنّ مفهوم العهد، في هذا السياق، ليس تفصيلًا فقهيًا هامشيًا، بل هو من أصول الاجتماع السياسي في الإسلام. فالنبي، منذ الهجرة إلى المدينة، لم يؤسّس جماعة المؤمنين بوصفها طائفة مُغلقة تعيش في حرب مع كل من خالفها، بل أقام صحيفة المدينة، وفيها اعتراف بتعدّد الجماعات الدينية داخل نظام سياسي واحد، مع حفظ الحقوق والواجبات، وتنظيم الدفاع، ومنع الظلم، والاحتكام إلى عقد جامع. وقد رأى كثير من الباحثين، من محمد حميد الله إلى المعاصرين من دارسي السيرة السياسية، أنّ الصحيفة تمثّل نموذجًا مبكرًا لفكرة الجماعة السياسية المركّبة، حيث لا تلغي وحدة النظام تعدّد الانتماءات الدينية.

هذا لا يعني إسقاط مفهوم الدولة الحديثة على القرن الأول الهجري، ولا تحميل النصوص ما لا تحتمل. لكنه يعني أن في التجربة الإسلامية الأولى إدراكًا عميقًا لمعنى التعاقد السياسي: الناس لا يعيشون معًا لأنهم يتشابهون في الاعتقاد بالضرورة، بل لأنهم يلتزمون نظامًا من الحقوق والواجبات، ويحترمون حدود العهد، ويمتنعون عن العدوان المتبادل. إنّ المشترك السياسي هنا لا يطابق المشترك العقدي. وهذه فكرة مركزية في بناء أي تعدّدية: أن يكون الاختلاف الديني قائمًا، لكن لا يتحوّل إلى حرب أهلية دائمة؛ وأن تبقى العقيدة مجالًا للحق الديني، بينما يكون العهد مجالًا للحق السياسي.

> **إنّ الإسلام السياسي بالمعنى الواسع، أي الإسلام بوصفه حاملًا لرؤية في الاجتماع والسلطة والعدل، لا يبدأ من سؤال: كيف نلغي المختلف؟ بل من سؤال: كيف ننظّم الاختلاف دون ظلم؟ كيف نحفظ الجماعة من العدوان دون أن نجعلها جماعة عدوان؟**

ولم يكن ابن تيمية، على ما يُستدعى غالبًا في خطابات التشدّد، غافلًا عن هذا التمييز. فقد قرّر في مواضع متعددة أنّ القتال ليس لمجرد الكفر، وإلّا لقوتل كل كافر، وإنما لما يقع من حرابة وعدوان وصدّ. كما أن ابن القيم، في أحكام أهل الذمة، أطال في بيان أحكام العهد والذمة والأمان، وهي كلها مفاهيم لا تستقيم إذا كان الأصل حربًا مطلقة مع المخالف. فالفقه الإسلامي، حتى في صوره التقليدية، عرف مراتب للعلاقة مع غير المسلم: محارب، ومعاهد، وذمي، ومستأمن. وهذه المراتب، مهما اختلفنا اليوم في صياغتها القانونية الحديثة، تدلّ على أن المخالف لم يكن عند الفقهاء كتلة واحدة، وأن الحكم عليه كان يتغيّر بتغيّر موقعه السياسي والقانوني.

هنا نستطيع أن نفهم كيف تفتح الآية بابًا لتصوّر سياسي إسلامي يقبل التعدّدية لا بوصفها منّة من القوي على الضعيف، بل بوصفها نتيجة من نتائج الوفاء بالعهد. فالتعدّدية ليست مجرّد تسامح نفسي مع وجود الآخر، بل هي تنظيم مؤسّسي للاختلاف. والتسامح، إذا بقي عاطفة، ظلّ هشًّا؛ أمّا إذا صار عهدًا، فقد اكتسب صفة الإلزام. ولذلك فإنّ الآية لا تقول للمؤمنين: أحبّوا عقيدة المشركين، ولا تقول: سوّوا بين التوحيد والشرك في باب الإيمان؛ بل تقول: إنْ كان بينكم وبينهم عهد، واستقاموا عليه، فاستقيموا لهم. إنها تميّز بين الحق الديني والحق السياسي، بين الحكم على الاعتقاد والحكم على السلوك، بين البراءة العقدية من الشرك والوفاء السياسي لصاحب العهد.

في هذا التمييز تكمن إمكانية كبرى للفكر الإسلامي المعاصر. ذلك أن المجتمعات الحديثة، خصوصًا مجتمعاتنا العربية والإسلامية، لا تعيش في فضاء ديني واحد صامت؛ بل في فضاء متنوع: مذاهب، طوائف، أديان، لا دينيون، قوميات، جماعات ثقافية، مصالح متداخلة، علاقات دولية مُعقّدة. فإذا أُدير هذا التعدد بمنطق الفرز العقدي النهائي، تفجّرت السياسة إلى حروب هوية لا تنتهي. أمّا إذا أُدير بمنطق العهد، فأمكن تحويل الاختلاف إلى انتظام: عقد مواطنة، دستور، حقوق، واجبات، منع للعدوان، مساواة أمام القانون، وحفظ للكرامة. وهذا ليس خروجًا على روح النص، بل استئناف لواحد من معانيه العميقة.

وقد أدرك فلاسفة السياسة، من هوبز إلى لوك وروسو، أن الخروج من العنف لا يكون إلا بعقد ينقل الناس من حال الخوف إلى حال النظام. لكن ما تضيفه الرؤية القرآنية هنا أنّ العقد ليس مجرّد حيلة عقلانية للنجاة من الحرب، بل قيمة أخلاقية ودينية: الوفاء بالعهد من التقوى. لذلك كان الغدر، في القرآن والسنّة، من أقبح النقائص. وفي الحديث: «آية المنافق ثلاث»، ومنها: «وإذا عاهد غدر». فالذي يغدر لا يخطئ سياسيًا فقط، بل يسقط أخلاقيًا. وحين يكون الوفاء للمخالف جزءًا من التقوى، يصبح الدين ضامنًا للعهد لا ناقضًا له.

إنّ أخطر ما يمكن أن يصيب الوعي الديني هو أن يخلط بين الصلابة في الاعتقاد والغدر في السياسة، أو بين الولاء لله والعدوان على من لم يعتدِ. فالقرآن لا يطلب من المؤمن أن يذيب عقيدته في عقيدة الآخر، لكنه يطلب منه أن يعدل. لا يطلب منه أن يتنازل عن التوحيد، لكنه يمنعه من أن يجعل التوحيد ذريعة للظلم. لا يطلب منه أن يلغي الفوارق بين الإيمان والكفر، لكنه يمنعه من تحويل هذه الفوارق إلى رخصة حرب لا تنتهي. بهذا المعنى يكون العدل أعلى من العصبية، والوفاء أعلى من الانفعال، والتقوى أعلى من الغلبة.

من هنا ينبغي إعادة قراءة آيات البراءة قراءة سياسية تاريخية أخلاقية، لا قراءة اقتطاعية تجريدية. فقد نزلت في سياق محدّد: عهود، قبائل، نقض، تظاهر على المسلمين، صراع حول البيت الحرام، وانتهاء مرحلة من العلاقات مع جماعات غادرت التزاماتها. ومَن يقرأ الآية السابعة في موضعها يدرك أنها ليست هدمًا لفكرة العهد، بل دفاع عنها ضد من نقضها. ولو كان مجرّد الشرك سببًا لإلغاء العهد لما كان للاستثناء معنى، ولا لقوله: (فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم) وظيفة، ولا لختم الآية بالتقوى دلالة.

إنّ الإسلام السياسي بالمعنى الواسع، أي الإسلام بوصفه حاملًا لرؤية في الاجتماع والسلطة والعدل، لا يبدأ من سؤال: كيف نلغي المختلف؟ بل من سؤال: كيف ننظّم الاختلاف دون ظلم؟ كيف نحفظ الجماعة من العدوان دون أن نجعلها جماعة عدوان؟ كيف نقيم الولاء للعقيدة دون أن نهدم العهد مع الإنسان؟ كيف نجعل القوة في خدمة الحق لا في خدمة الهوى؟ هذه الأسئلة هي التي ينبغي أن تُستعاد اليوم في مواجهة قراءتين متقابلتين: قراءة تريد تحويل الإسلام إلى حرب دائمة، وقراءة تريد نزعه من كل قدرة على الدفاع عن الجماعة. والآية تردّ على القراءتين معًا: فهي لا تلغي القتال حين يوجد العدوان، ولا تلغي العهد حين توجد الاستقامة.

في الخلاصة، تكشف الآية أن العلاقة مع المشركين، ومع المختلفين عمومًا، لا تُبنى على العقيدة وحدها، بل على الموقف العملي من العهد والعدوان. من حارب حورب، ومن سالم سُولم، ومن استقام على عهده وُفي له. وليس هذا حكمًا ظرفيًا بلا أفق، بل قاعدة في السياسة الشرعية: الشرعية لا تكون في القتال إلا بقدر ما يكون دفاعًا عن حق، ولا تكون في السلم إلا بقدر ما يكون وفاءً بعهد. ولذلك فإنّ التصوّر الإسلامي الأعمق للعلاقة مع المختلف ليس تصوّر إبادة ولا استسلام، بل تصوّر تعاهد: أن يبقى الاختلاف قائمًا، وأن تمنع السياسة تحوّله إلى ظلم؛ أن يبقى الإيمان إيمانًا، وأن يبقى العهد عهدًا؛ وأن يكون ميزان الجماعة المؤمنة في قوتها وضعفها واحدًا: فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم.

* نائب سابق، مسؤول «ملف الموارد والحدود» في «حزب الله»

على الغلاف

تلويح بردّ قريب... وتنسيق مع «المحور»

السعودية - أميركا: عدوان مشترك على العراق

بغداد - **فقار فاضل**

يواجه العراق أخطر موجة تصعيد عسكري منذ أشهر، افتتحها العدوان الجوي الأميركي - السعودي الذي استهدف، أمس، مقارّ تابعة لـ«هيئة الحشد الشعبي» في عدد من المحافظات، مخلّفاً عشرات الشهداء والجرحى. ويفتح هذا العدوان الباب أمام مرحلة جديدة من المواجهة بين الولايات المتحدة والمقاومة العراقية، ينفيه تبنّي صنعاء لتلك الهجمات، وإدراجها إيّاها في إطار الحصار المعلن الذي أعلنت فرضه على الرياض، ردّاً على الحصار السعودي - الأميركي المفروض على اليمن.

ولأوّل مرّة بعد أشهر طويلة من الخلافات حول ما يسمّى «ملف السلاح» الذي تضغط واشنطن على العراقيين، حكومة وفصائل وقوى سياسية، مساحة مشتركة، التقوا فيها -وإن ليس بحدّة اللهجة ذاتها- على إدانة العدوان السعودي - الأميركي، الذي يهدّد بتوسيع الصراع الإقليمي المحتدم، والذي تمثّل حلقته الأبرز الحرب بين الولايات المتحدة وإيران. ويأتي هذا العدوان ليُثبت، مرّة أخرى، أن «سياسة التوازن» التي تسعى حكومة بغداد إلى انتهاجها إزاء صراعات الإقليم، تحت عنوان النأي بالبلاد عنها، تواجه تحدّيات كبيرة، باعتبار أن النسيج العراقي نفسه، والاستقطاب الحادّ بين القوى السياسية المختلفة الولاءات، يجعلان سياسة كهذه صعبة التحقّق.

وأعلنت «القيادة المركزية الأميركية» (سنتكوم)، في بيان أمس، أن الهجمات التي نُفّذَتها بالتنسيق مع القوات السعودية، «استهدفت مخازن أسلحة وإمدادات لوجستية لفصائل مرتبطة بإيران»، اتّهمتها بالوقوف وراء الهجمات التي استهدفت منشآت الطاقة السعودية، والقوات الأميركية خلال الأيام الماضية. وفي المقابل، أعلنت «هيئة الحشد الشعبي» استشهاد ما لا يقلّ عن 20 من منتسبيها وإصابة 32 آخرين، فيما تحدّثت وسائل إعلام إيرانية عن استشهاد 4 عناصر من «الحرس الثوري» كانوا موجودين داخل المواقع المستهدَفة.

وفور وقوع العدوان، عقد المجلس الوزاري للأمن الوطني اجتماعاً طارئاً برئاسة رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة، علي الزيدي، دان فيه «الاعتداء على العراق»، مؤكداً رفض «أيّ انتهاك للسيادة الوطنية»، وموجّهاً وزارة الخارجية بـ«التحرّك وفق القانون الدولي لتوثيق الانتهاك، بالتوازي مع وضع خطّة أمنية لمنع استخدام الأراضي العراقية في تهديد دول الجوار، والتأكيد على استمرار خطّة حصر السلاح بيد الدولة، وتنفيذ اتفاق إنهاء مهمة التحالف الدولي».

> المقاومة تؤكد أن ثبوت وجود تنسيق حكومي مع واشنطن سيقود إلى أزمة داخلية غير مسبوقة

غير أن هذا الموقف الحكومي لم ينجح في تهدئة فصائل المقاومة التي اعتبرت أن بيانات الإدانة وحدها لم تعُد كافية. إذ أصدرت «المقاومة الإسلامية في العراق» بياناً شديد اللهجة أمهلت فيه الحكومة حتى السادس من آب المقبل لإثبات قدرتها على الردّ على العدوان، معتبرة أن «ما جرى يمثّل اختباراً حقيقياً لمشروع حصر السلاح بيد الدولة»، ومؤكدة أن «الردّ على الولايات المتحدة آتٍ لا محالة، وأن السعودية قد تكون هدفاً إذا اقتضت الظروف الميدانية ذلك، مع تأجيل أيّ تحرّك إلى ما بعد انتهاء مراسم زيارة الأربعين».

ويكشف قيادي في أحد الفصائل لـ«الأخبار»، أن «قوى المقاومة تتّجه إلى تنفيذ ردّ خلال 72 ساعة»، مؤكداً أن استهداف السعودية للعراق «لن يمرّ من دون ثمن». ويعتبر أن «العدوان أسقط أيّ نقاش بشأن تسليم السلاح»، مضيفاً أن «كلّ من تحدّث عن حصر السلاح أو نزعه تلقّى الجواب عملياً، فسلاح المقاومة باقٍ، ولن يكون محلّ مساومة». كما يُكشف أن «الفصائل تبحث مع أطراف محور المقاومة، بما فيها جماعة أنصار الله اليمنية، خيارات الردّ ضمن تنسيق إقليمي أوسع»، محذّراً في الوقت نفسه من أن «ثبوت وجود تنسيق حكومي مع واشنطن سيقود إلى أزمة داخلية غير مسبوقة». والجدير ذكره، هنا، أن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، زعم، في حديث مع محطة «فوكس نيوز»، أن «الهجوم على المليشيات في العراق، حدث بتنسيق مع الحكومة العراقية».

وفي السياق نفسه، شدّد القيادي في «كتائب سيد الشهداء»، حامد الكعبي، على أن «دماء الشهداء لن تذهب هدراً»، جازماً أن الردّ سيكون «مزلزلاً»، مبيّناً أن توقيته وآليته يخضعان لحسابات عسكرية دقيقة. كما أكد أن الولايات المتحدة «ستندم» على هذه الضربة، ملوّحاً بإمكان استهداف المصالح الأميركية والسعودية إذا استمرّت العمليات العسكرية. وعلى الأرض، شهدت بغداد ومحافظات عدّة مراسم تشييع حاشدة لضحايا القصف، شارك فيها مئات الآلاف، رافعين شعارات تندّد بالولايات المتحدة والسعودية وإسرائيل، ومتوعّدين بالثأر للشهداء، في مشهد يعكس حجم الاحتقان الشعبي داخل البيئة المؤيدة لـ«الحشد» وفصائل المقاومة.

أمّا على المستوى البرلماني، كشف نائب عن حركة «حقوق» التابعة لـ«كتائب حزب الله» عن جمع أكثر من 60 توقيعاً لعقد جلسة استثنائية لمجلس النواب، بهدف المطالبة بطرد السفير السعودي ووقف العلاقات الاقتصادية مع الرياض، مشيراً إلى أن ما جرى يمثّل «عدواناً مباشراً» وانتهاكاً للسيادة العراقية وللقانون الدولي، داعياً الحكومة إلى اتخاذ خطوات عملية تتجاوز بيانات الإدانة.

وفي المقابل، برزت داخل المشهد السياسي العراقي أصوات تدعو إلى احتواء الأزمة، ومنع انزلاق العراق إلى مواجهة مفتوحة. إذ استنكر زعيم «التيار الوطني الشيعي»، مقتدى الصدر، قصف الأراضي العراقية من «كل الدول والجهات»، داعياً «الأخوة في الحرس الثوري الإيراني إلى عدم استهداف أراضينا المقدّسة المستقلّة إذا لم تكن هذه الأراضي منطلقاً للهجمات ضدّ الجمهورية الإسلامية»، مضيفاً أن «على المليشيات المنفلتة عدم إعطاء الذريعة للأخوة في الخليج لقصف أراضينا المقدّسة». ومن جهته، شدّد رئيس مجلس النواب، هيبت الحلبوسي، على ضرورة إجراء تحقيق شفاف في ملابسات العدوان، ومماسبة أيّ جهة تستخدم الأراضي العراقية للاعتداء على دول الجوار، بالتوازي مع التحرّك القانوني والدبلوماسي لحماية السيادة العراقية.

وفي الاتجاه نفسه، يرى الباحث في الشأنين السياسي والأمني، محمد الفتلاوي، في حديث إلى «الأخبار»، أن العدوان يتجاوز بعده العسكري المباشر، «إلى إعادة رسم قواعد الاشتباك داخل العراق وإجبار الحكومة على حسم موقفها من الفصائل». ويعتقد أن «واشنطن والرياض تسعيان إلى فرض معادلة ردع جديدة بعد الهجمات على منشآت الطاقة السعودية»، محذراً في الوقت نفسه من أن «أيّ ردّ واسع قد يحوّل العراق إلى ساحة مواجهة مفتوحة بين المحورين المتصارعين، ويقوّض الجهود الحكومية لإبعاد البلاد عن الاستقطاب الإقليمي».

عراقيون يشيعون جثماني شهيدين من «الحرس الثوري الإيراني» سقطا في العدوان السعودي - الأميركي في بغداد (أ ف ب)

نحو فرض رسوم في «باب المندب» أيضاً؟

منذ إعلانها فرض حصار بحري على السعودية ردّاً على الحصار الذي تفرضه الأخيرة على اليمن، نفّذت حركة «أنصار الله»، خلال أسبوع واحد، هجمات متعدّدة بالصواريخ والمسيّرات، طاولت منشآت نفطية في جيزان، وخطّ أنابيب شرق - غرب الذي ينقل النفط السعودي من المنطقة الشرقية إلى ميناء ينبع، فضلاً عن ناقلات نفط في البحر الأحمر.

ورغم تبنّي «أنصار الله» علناً لتلك الهجمات، ادّعت السعودية، التي وجدت نفسها في خضمّ تصعيد واسع كانت تأمل تلافيه، انطلاق موجات من الطائرات المسيّرة من جنوب العراق لضرب بنى تحتية حيوية في المنطقة الشرقية والعاصمة الرياض. كما نفّذت، فجر أمس، بالتنسيق مع الولايات المتحدة، ضربات على مواقع شرقي العراق، بعدما كانت قد شنّت ضربات داخل اليمن أيضاً. ويأتي ذلك في ظلّ تفاقم الضغوط الاقتصادية على المملكة من جراء تعطّل مسارات تصدير النفط عبر مضيق باب المندب، وتزايد هشاشة منشآت الطاقة، وتسجيل السعودية أكبر عجز فصلي في ميزانيتها منذ عام 2018.

وفي أحدث العمليات اليمنية ضدّ السعودية، أعلنت قوات صنعاء، أول من أمس، استهداف ناقلة النفط السعودية «GHAZAL NCC» بصواريخ باليستية عدّة، وقالت إن «السفينة انتهكت الحصار البحري المفروض على السعودية وتجاهلت المكالمات التحذيرية المتكررة». وبحسب البيان، «اضطرت الناقلة في الوقت نفسه من أنّ رد واسع وقت لاحق إلى العودة والانسحاب من المنطقة».

وفي سياق متصل، ذكرت وكالة «رويترز» أن «أنصار الله» تتّجه إلى فرض رسوم عبور على السفن التجارية المارّة في مضيق باب المندب، مع توقّع إعفاء السفن الصينية منها. وادّعت الوكالة أن هذا «المقترح ظهر بعد مناقشات مع مسؤولين إيرانيين»، مشيرةً إلى أنه في حال تطبيق هذه الرسوم، ستتزايد العراقيل على أحد أكثر الطرق الملاحية ازدحاماً في العالم، بما من شأنه مفاقمة الضغط على التجارة العالمية وأسواق الطاقة. وبحسب ما نقلته «رويترز» أيضاً عن ستة مصادر، فإن «الصين تجري محادثات مباشرة مع حركة أنصار الله لتمكين ناقلاتها من الإبحار عبر جنوب البحر الأحمر من دون التعرّض لهجمات»، في حين أعلنت رئاسة جيبوتي -المشاطئة لباب المندب- أن «أيّ محاولة لفرض رسوم على السفن العابرة لمضيق باب المندب تخالف القانون الدولي»، وأن فرضها «يهدّد أمن الملاحة والتجارة العالمية».

(الأخبار)

اليمن - السعودية: معركة نظام ما بعد الحرب

لقمان عبد الله

يبدو الصراع المتجدّد بين صنعاء والرياض متمحوراً حول تثبيت معادلة سياسية واستراتيجية جديدة، يمكن أن تحدّد شكل العلاقة بين البلدَين لعقود مقبلة. فالتصعيد الراهن، وإن كان اندلع على خلفية تنصّل السعودية من تنفيذ الالتزامات الإنسانية والاقتصادية الواردة في «خارطة الطريق»، إلا أن جوهره يتجاوز تلك الملفات إلى محاولة كلّ طرف فرض رؤيته للنظام الإقليمي الذي سيتشكّل بعد الحرب.

في هذا الإطار، تعتبر صنعاء أن اللحظة الحالية تمثّل فرصة تاريخية لتكريس خروج اليمن من دائرة الهيمنة السعودية، في حين ترى الرياض أن الاستجابة للمطالب المطروحة من قبل «أنصار الله» تحت ضغط القوة، قد تؤسّس لسلسلة من التنازلات اللاحقة، بما من شأنه تكريس واقع سياسي جديد لا يقتصر تأثيره على اليمن، بل قد يمتدّ إلى مكانة المملكة ودورها الإقليمي عموماً.

على أن ميزان الكلفة بين الطرفَين ليس متساوياً؛ فاليمن، بعد سنوات طويلة من الحرب والحصار، لم يعُد يمتلك بنية اقتصادية أو منشآت استراتيجية يمكن أن تشكّل هدفاً مؤثراً، الأمر الذي يجعل هامش خسائره الإضافية محدوداً. في المقابل، تمتلك السعودية اقتصاداً ضخماً، ومنشآت نفطية وحيوية، وبنية تحتية تعتمد بصورة كبيرة على الاستقرار الأمني وثقة المستثمرين، ما يجعلها أكثر عرضة لتأثير الضربات التي تستهدف عمقها الاقتصادي. كما أن التجارب السابقة أظهرت أن توفير حماية كاملة للمجال الجوي والمنشآت الحيوية يبقى تحدّياً بالغ التعقيد، حتى في ظلّ امتلاك البلاد منظومات دفاع جوي متطوّرة، ودعماً تقنياً من حلفائها، وعلى رأسهم الولايات المتحدة.

وعلى أيّ حال، يبدو أن صنعاء غير مُستعجلة لفرض نتائج سريعة، بل تدير المواجهة وفق استراتيجية تقوم على سحب الأوراق من يد خصمها، قبل الانتقال إلى مراحل تصعيد أكبر. فهي حرصت، حتى الآن، على حصر عملياتها في استهداف السعودية، متجنّبة توسيع نطاق العمليات، بما يؤدّي مثلاً إلى تعطيل الملاحة الدولية كلّياً أو إغلاق مضيق باب المندب تماماً، إذ كان من شأن هكذا إجراء أن يمنح الرياض مبرّراً سياسياً للدفع نحو تشكيل تحالف دولي جديد تحت عنوان حماية التجارة العالمية وأمن البحر الأحمر. في السياق نفسه، سعت صنعاء إلى إبطال ورقة أخرى تتمثّل في استخدام القوى اليمنية الحليفة للرياض لفتح جبهات داخلية جديدة ضدّها، وذلك عبر إعلانها أن أيّ تحرّك عسكري من جانب تلك القوى سيُعد تدخّلاً سعودياً مباشراً في اليمن، وأن الردّ عليه لن يبقى داخلَ الأراضي اليمنية، بل سيطول العمق السعودي. وبهذا، تحاول «أنصار الله» رفع كلفة أيّ خيار يعتمد على الحلفاء المحليين، وربط نتائجه مباشرة بالسعودية.

والظاهر أن تلك الحسابات تستند إلى تغيّر البيئة الإقليمية؛ فالولايات المتحدة، المنشغلة بمواجهة أوسع مع إيران، لا تبدو في موقع يسمح لها بتفعيل مستوى الانخراط الذي رافق انطلاق حرب عام 2015. كما أن أيّ تدخّل أميركي أوسع، يحمل مخاطر تكبير رقعة المواجهة الإقليمية. أمّا الرهان على تشكيل تحالفات عسكرية جديدة، من قبيل التحالف السعودي - الباكستاني، فلا يُعدّ عاملاً حاسماً في حسابات صنعاء، ولا سيما بالنظر إلى تجربة التحالف العسكري الذي قادته السعودية في السنوات الأولى للحرب، والذي ضمّ عدداً كبيراً من الدول، من دون أن يحقّق الأهداف الاستراتيجية التي أعلن عنها له.

وإذا كانت السعودية لا تزال تمتلك أدوات عسكرية وسياسية واقتصادية متعدّدة، فالمشكلة بالنسبة إليها تكمن في أن غالبية هذه الخيارات أصبحت أكثر كلفة، وأقلّ قدرة على تحقيق نتائج حاسمة. فالعودة إلى حرب استنزاف واسعة، مثلاً، تعني تعريض الاقتصاد والمنشآت الحيوية لمزيد من الضغوط، بينما يظلّ خيار الاعتماد على الحلفاء الخارجيين محكوماً بحسابات إقليمية ودولية لم تعُد كما كانت قبل عقد من الزمن. أمّا توسيع الاعتماد على القوى المحلّية المناوئة لصنعاء، فيظلّ مرتبطاً بقدرة هذه الأخيرة على إحداث تغيير ميداني حقيقي، وهو أمر لا يزال موضع اختبار.

> صنعاء تسعى لتكريس معادلة استراتيجية جديدة، والرياض تريد إبقاء القديم على قدمه

وفي حين تراهن صنعاء على أن عامل الوقت يعمل لمصلحتها، وأن استمرار الضغط سيرفع كلفة استمرار الوضع القائم بالنسبة إلى الرياض، إلى مستوى يجعل التسوية أقلّ كلفة من استمرار المواجهة، يبدو أن الصراع بين الجانبَين يتّجه نحو أحد ثلاثة مسارات. يتمثّل أولها في استمرار حرب استنزاف متبادلة يسعى خلالها كلّ طرف إلى تحسين موقعه قبل العودة إلى طاولة التفاوض - وهو السيناريو الأكثر ترجيحاً -، في حين يقوم ثانيها على نجاح الوساطات الإقليمية والدولية في احتواء التصعيد، شرط أن تعالج جذور الخلاف، وفي مقدّمتها الملفات الإنسانية والاقتصادية، لا أن تكتفي بإعادة إنتاج هدنة مؤقّتة. أمّا السيناريو الثالث، والأعلى كلفة، فيتمثّل في تحوّل الصراع إلى جزء مباشر من المواجهة الإقليمية بين الولايات المتحدة وإيران، بما يجعل حساباته تتجاوز الطرفَين اليمني والسعودي.

وساطة مصرية في اليمن: أمن البحر الأحمر أولوية

القاهرة - **الأخبار**

تكثّف القاهرة اتصالاتها الإقليمية والدولية، في محاولة لدفع مسار التهدئة بين الولايات المتحدة وإيران، ومنع انزلاق المنطقة إلى مواجهة شاملة جديدة. وتكشف مصادر مصرية، في حديثها إلى «الأخبار»، أن تلك الاتصالات «تبحث في ما يمكن أن يشكّل أساساً لتفاهمات أكثر استقراراً بين الطرفَين، ومنع العودة إلى التصعيد العسكري». وبحسب المصادر، فإن عدداً من العواصم العربية والإقليمية «بات ينظر إلى أيّ تفاهم أميركي - إيراني باعتباره غير قابل للاستمرار إذا اقتصر على العلاقات الثنائية، من دون معالجة الملفات الإقليمية الأكثر تأثيراً، وفي مقدّمها اليمن والبحر الأحمر والخليج وأمن الممرّات البحرية».

وفي هذا الإطار، تقدّر القاهرة، بحسب المصادر، أن «أمن البحر الأحمر وقناة السويس يشكّل ركناً أساسياً في استقرار الإقليم»؛ وهي ترى أن ما شهدته الأشهر الماضية «أثبت أن أيّ اضطراب في الملاحة البحرية لا يقتصر تأثيره على الدول المطلّة على البحر الأحمر فحسب، بل يمتدّ إلى التجارة العالمية وسلاسل الإمداد وأسواق الطاقة، بما يجعل حماية حرية الملاحة جزءاً أساسياً من أيّ ترتيبات سياسية أو أمنية يجري التفاوض عليها».

وانطلاقاً من تلك التقديرات، تشير المصادر نفسها إلى أن المشاورات الإقليمية «أصبحت أكثر تركيزاً وترابطاً -ضمن رؤية أوسع لإعادة بناء الاستقرار الإقليمي-»، وذلك «بعدما انحصرت في عدد من الملفات التي تُعدّ ضرورية لتثبيت خفض التصعيد، وفي مقدّمها مستقبل البحر الأحمر، وآليات تأمين الملاحة، ومسار العمليات العسكرية في اليمن، والضمانات المرتبطة بحركة السفن في مضيق هرمز، إضافة إلى مستقبل الوجود العسكري في المنطقة».

> تثمّن القاهرة الدور الذي تقوم به سلطنة عمان كـ«وسيط رئيس بين مختلف الأطراف»

وإذ تبدي القاهرة «تحفظاً واضحاً» على الطروحات المتداولة بشأن فرض رسوم على السفن العابرة للبحر الأحمر من جانب حركة «أنصار الله»، معتبرةً أن «إقرار مثل هذه الآلية سيؤسّس لسابقة تمسّ أحد أهم الممرات البحرية في العالم، من خارج الأطر التي ينظّمها القانون الدولي، وسيفتح الباب أمام ترتيبات مشابهة في ممرّات أخرى، ويزيد من حال عدم اليقين بالنسبة إلى شركات النقل والتجارة العالمية»، فهي تشدّد على ضرورة أن «تبقى حرية الملاحة خاضعة للقانون الدولي، بعيداً من ترتيبات تفرضها أطراف غير دولية أو ترتبط بظروف سياسية وعسكرية متغيّرة». كما تعتبر أن استقرار البحر الأحمر «لا يمكن أن يتحقق إلا عبر معالجة الأسباب السياسية والأمنية التي أفضت إلى التصعيد، وفي مقدّمها الأزمة اليمنية، وتعقيدات الصراع الإقليمي المرتبط بها».

ولهذا، تدفع مصر نحو وقف العمليات العسكرية وتهيئة الظروف لاستئناف المسارات السياسية، سواء في اليمن أو في المفاوضات الأميركية - الإيرانية، وذلك انطلاقاً من قناعة بأن «المسارَين متداخلان»، وأن «التقدّم في أحدهما يعزّز فرص النجاح في الآخر، فيما يؤدي تعثر أحدهما إلى زيادة الضغوط على الثاني». وفي السياق، كثّفت القاهرة، خلال الأيام الماضية، اتصالاتها لاحتواء التصعيد العسكري في اليمن، ولا سيما بعد الضربات السعودية الأخيرة ضدّ «أنصار الله». إذ تخشى مصر، وفق المصادر، من أن يؤدي توسيع نطاق العمليات العسكرية إلى «تقويض الجهود السياسية التي بُذلت خلال الأشهر الماضية، ودفع الجماعة إلى خطوات تصعيدية جديدة في البحر الأحمر، بما ينعكس مباشرة على الملاحة الدولية».

وفي موازاة ذلك، تثمّن القاهرة الدور الذي تقوم به سلطنة عمان كـ«وسيط رئيس بين مختلف الأطراف»، معتبرةً إياه «أحد أهم عوامل الحفاظ على زخم الحوار، وفرصة للوصول إلى تفاهمات عملية». أما على صعيد العلاقة مع واشنطن، فتقول المصادر إن مستوى التنسيق المصري - الأميركي «لا يوازي ما كان عليه في مراحل سابقة، لكنه لم ينقطع، إذ لا تزال المشاورات مستمرة بشأن عدد من القضايا المحورية». كما امتدّت التحركات المصرية إلى عدد من العواصم الخليجية، وفي مقدّمها أبو ظبي والكويت، حيث تركّز جانب من الاتصالات على «تأمين غطاء سياسي وإقليمي للمفاوضات، باعتبار أن نجاح أيّ تفاهم بين واشنطن وطهران سيظلّ رهناً أيضاً بوجود توافق عربي يحول دون انهياره عند أول اختبار ميداني». ولهذا، تُواصل القاهرة مساعيها لـ«تقريب وجهات النظر» بين السعودية والإمارات، بما يسمح بـ«توفير مظلة داعمة لمسارات التهدئة والتفاوض»، وفقاً للمصادر.

(من الويب)

على الغلاف

أميركا تستأنف ضرباتها ضدّ إيران

نحو جولة تصعيد جديدة

يبدو أن الحرب الأميركية ـ الإيرانية تتّجه نحو جولة تصعيد جديدة، تنبئ بها التهديدات المتلاحقة التي أطلقها الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، والمطالبات الإسرائيلية باستئناف الهجمات على إيران، بالتوازي مع تشديد الحصارين الاقتصادي والبحري على طهران. وبعد هدنة غير معلَنة استمرّت خمسة أيام، هاجمت الولايات المتحدة، أمس، موقعاً داخل إيران، مستهدفةً للمرّة الأولى منطقة كردية محاذية للحدود العراقية في محافظة أذربيجان الغربية، شمال غربي البلاد. وجاءت هذه الضربة بعد ساعات من إعلان «الحرس الثوري الإيراني» قصف القاعدة الجوية الأميركية ومقرّ «القيادة المركزية الأميركية» في الأردن بصواريخ باليستية. وحذّر بيان «الحرس» من أنه ما دامت التهديدات والممارسات «غير القانونية» ضدّ الجمهورية الإسلامية ومصالحها مستمرّة، «فإن المقاومة ستتواصل»، داعياً إلى وقف تلك التهديدات.

في المقابل، نقلت قناة «فوكس نيوز» عن مصدر في «القيادة المركزية الأميركية» أن «الهجوم الإيراني الأخير على القوات الأميركية كان مفاجئاً»، وأن الوحدات المستهدَفة «لم تملك سوى دقائق لاعتراض الصواريخ». وفيما كرّر ترامب الرواية نفسها، فهو توعّد به «ضرب إيران وسحق قدراتها وتلقينها درساً قاسياً». وفي سلسلة تصريحات تصعيدية إضافية، هدّد ترامب بأن الولايات المتحدة ستضرب إيران بقوة، وأنها قد «تحطمها» قريباً. كما وصف فصائل المقاومة المدعومة من إيران بأنها «سرطان ينخر العالم»، معلناً أنه «يدرس توجيه تحذيرات إضافية إلى حلفاء طهران في المنطقة». وإذ دفعت التهديدات الأميركية وما سبقها وأعقبها من توتّر إلى ارتفاع أسعار النفط بنسبة سبعة في المئة، ليتجاوز سعر برميل خام برنت 90 دولاراً، نقلت وكالة «بلومبيرغ» تقديرات تفيد بأن «طهران تعتقد أنها قادرة على الصمود أمام الحصار البحري الأميركي»، وأن قدرتها على استهداف دول الخليج قد تدفع ترامب إلى «تجنّب تصعيد شامل».

> تعتقد طهران أنها قادرة على الصمود أمام حصار بحري أميركي

وخلال ساعات من بدء الحصار، عطّلت قوات صنعاء عملية نقل تلك الشحنات، الأمر الذي دفع الرياض إلى خيار الاعتماد على مسار آخر، تُنقل عبره الشحنات من «ينبع» إلى ميناء «العين السخنة» المصري على البحر الأحمر، ثمّ تُعبر خط أنابيب «سوميد» إلى ميناء «سيدي كرير» على البحر المتوسط، قبل أن تواصل رحلتها عبر البحر المتوسط ومضيق جبل طارق، ثمّ حول رأس الرجاء الصالح، وصولاً إلى الأسواق الآسيوية. وإذ يعدّ هذا المسار البحري أطول من الطريق المعتاد عبر «باب المندب»، فقد اضطرّ اعتماده شركة «أرامكو» إلى البحث عن آلية تسعير جديدة لشحن النفط الخام، وذلك في ضوء ارتفاع تكاليف الشحن الناجم عن إعادة توجيه «ضربة قاسية» إلى إيران. وبحسب القناة، ترغب إسرائيل في استئناف الهجمات، رغم ادّعاء مسؤول سياسي رفيع فيها أن «نتنياهو لم يوص، خلال اجتماعه مع ترامب، بخيار محدّد». وفي السياق نفسه، نقلت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، عن مسؤول إسرائيلي، أن الخيارات المطروحة «تمتدّ من التوصل إلى اتفاق إلى شنّ هجوم واسع». كما نقلت وسائل إعلام عبرية أخرى، عن مسؤول ثانٍ، قوله إن «نتنياهو أبلغ ترامب أن هدفه منع إيران من امتلاك سلاح نووي، وإنه لم يدفع مباشرةً نحو الخيار العسكري». إلا أن موقع «أكسيوس» أفاد بأن «رئيس الحكومة الإسرائيلية أبدى شكوكاً كبيرة في إمكان التوصل إلى اتفاق مع طهران»، وهو ما يعكس تمسّك تل أبيب بإبقاء الحرب خياراً أساسياً. وبحسب قناة «كان»، ناقش ترامب ونتنياهو إمكان تدمير الاقتصاد الإيراني، فيما نقلت «القناة 12» عن مسؤول سياسي أن «الضربات السابقة ألحقت أضراراً بالاقتصاد الإيراني، من دون أن تكون كافية لإسقاط النظام».

وترافقت هذه المواقف مع الترويج لرواية إسرائيلية جديدة بشأن البرنامج النووي الإيراني، إذ تحدّثت تقارير عبرية عن نقل أجهزة طرد مركزي إلى موقع «جبل الفأس». وبينما نقلت «القناة 13» عن مسؤول إسرائيلي أن «إيران بدأت تخصيب اليورانيوم في الموقع»، أشارت «القناة 12» إلى أن «أجهزة طرد مركزي موجودة فيه، من دون توافر مؤشرات مؤكدة إلى إجراء عمليات تخصيب». وأضافت أن «تل أبيب تملك معلومات استخباراتية بشأن المواد النووية الموجودة في المنشأة، وأن الملف نُوقش خلال لقاء ترامب ونتنياهو». أمّا في ما يتعلّق بالقدرات الصاروخية، فقدّرت مصادر إسرائيلية أن «إيران لا تزال تمتلك ما بين 1500 و1600 صاروخ باليستي». كما أكد مسؤولون إسرائيليون أن «(مرشد الثورة) مجتبى خامنئي لا يزال على قيد الحياة»، وذلك في ردّ على معلومات سابقة تناولت مصيره.

من جهة أخرى، نقلت «القناة 12» عن مسؤول إسرائيلي أن نتنياهو عرض على ترامب «خفض المساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل تدريجياً حتى الصفر خلال عشر سنوات»، والتحوّل إلى ما وصفه بـ«علاقة شراكة». وأضاف المسؤول أن إسرائيل تسعى، خلال المدّة نفسها، إلى تحقيق «استقلال عسكري» يشمل تصنيع طائرات شبح ومسيّرات قتالية محلياً. ويأتي ذلك فيما باتت مسألة الدعم العسكري الأميركي السخي لإسرائيل، عبر برامج المساعدات السنوية، محلّ جدال كبير في الولايات المتحدة، وداخل «الكونغرس»، وهو ما يسبّب الإحراج لإدارة ترامب أمام الناخبين.

(الأخبار)

نتنياهو «ينتظر قرار ترامب» بخصوص إيران، فيما لم يوصِ، خلال اجتماعه مع الأخير، بـ«خيار محدد» (من الويب)

نزيف نفطي... وتجميد مشاريع
الحرب تضرب عصب الاقتصاد السعودي

سناء أحمد إبراهيم

مثّلت أزمة إغلاق مضيق هرمز، خلال الحرب الأميركية ـ الإسرائيلية على إيران، اختباراً حقيقياً لقدرة الاقتصادات النفطية على التعامل مع صدمات جيوسياسية تضرب شريان الطاقة العالمي. ورغم محاولة السعودية احتواء تداعيات هذه الأزمة، عبر البحث عن بدائل لوجستية من ميناء «راس تنورة» في الخليج (كان يعالج زهاء 90% من الصادرات قبل الحرب)، أخذت الضغوط المالية على المملكة بالظهور تباعاً، بدءاً من اضطرارها إلى خفض أسعار البيع الرسمي للخام السعودي، مروراً بتنامي الاعتماد على الاقتراض في ظلّ عجز الموازنة، وصولاً إلى إعادة ترتيب أولويات الإنفاق على المشاريع العملاقة التي تشكل العمود الفقري لـ«رؤية 2030».

ومع بدء حصار حركة «أنصار الله» اليمنية لخطوط الإمداد السعودية في البحر الأحمر، الأحد الماضي، تفاقمت الضغوط على المملكة، جارّةً عليها مزيداً من التبعات الاقتصادية. إذ أدّى الحصار اليمني إلى إرباك استراتيجيتها الرسمية التي اعتمدت على الهروب من «مضيق هرمز» إلى خط «شرق - غرب» البري، الذي تبلغ طاقته الاستيعابية نحو 7 ملايين برميل يومياً من الخام، وتُنقل عبره تلك الكميات من المنطقة الشرقية السعودية إلى «ميناء ينبع» على ساحل البحر الأحمر، لتُبحر من هناك جنوباً، ثمّ تُعبر مضيق باب المندب.

وخلال ساعات من بدء الحصار، عطّلت قوات صنعاء عملية نقل تلك الشحنات، الأمر الذي دفع الرياض إلى خيار الاعتماد على مسار آخر، تُنقل عبره الشحنات من «ينبع» إلى ميناء «العين السخنة» المصري على البحر الأحمر، ثمّ تُعبر خط أنابيب «سوميد» إلى ميناء «سيدي كرير» على البحر المتوسط، قبل أن تواصل رحلتها عبر البحر المتوسط ومضيق جبل طارق، ثمّ حول رأس الرجاء الصالح، وصولاً إلى الأسواق الآسيوية. وإذ يعدّ هذا المسار البحري أطول من الطريق المعتاد عبر «باب المندب»، فقد اضطرّ اعتماده شركة «أرامكو» إلى البحث عن آلية تسعير جديدة لشحن النفط الخام، وذلك في ضوء ارتفاع تكاليف الشحن الناجم عن إعادة توجيه مسارات التصدير. ووفقاً لوكالة «رويترز»، فإن عملية التحويل هذه قد تكبّد المشترين الآسيويين نحو 10 ملايين دولار إضافية للشحنة الواحدة، أو ما يعادل نحو 5 دولارات للبرميل. وتضاف هذه التكاليف إلى ما كشفته «رويترز» سابقاً، من أن توسعة خط «شرق - غرب»، بما يشمل إضافة مليوني برميل يومياً إلى طاقته الاستيعابية، «ستستغرق سنوات وتكلّف مليارات الدولارات وتستلزم آلية تسعير جديدة للخام السعودي».

توازياً، سجل إنتاج «أرامكو» -التي توصف بـ«عملاق النفط»- في بداية تموز الجاري، أدنى مستوياته منذ عام 2003، توازياً مع تراجع الصادرات النفطية بنحو مليوني برميل يومياً مقارنة بمستويات ما قبل الحرب، فيما هبطت واردات الصين من النفط السعودي إلى أدنى مستوى في 12 عاماً. وأمام هذا التراجع في الحصة السوقية، وتخوّف الرياض من خسائر إضافية إضافية لصلحة منتجين آخرين، اضطرّت المملكة، وفقاً لدراسة منشورة حديثاً، إلى التخلّي عن استراتيجية «الدفاع عن الأسعار» والانتقال إلى «الدفاع عن الحصة السوقية»، وذلك عبر خفض سعر البيع الرسمي للخام العربي الخفيف بـ11 دولاراً للبرميل لشحنات آب (وهو أدنى مستوى منذ حزيران 2020).

وإذ يأتي اعتماد هذه الاستراتيجية بعد سنوات من التخفيضات الطوعية الكبيرة ضمن إطار «أوبك+»، فهو يُعزى إلى توصّل الحكومة السعودية إلى استنتاج مفاده أن الاحتفاظ بأسعار مرتفعة نسبياً لم يعُد ممكناً إذا كان ذلك يؤدي إلى فقدان حصص سوقية لمصلحة المنتجين الأميركيين والبرازيليين وغيرهم».

وعليه، فإن السعودية تميل حالياً إلى «قبول أسعار أقلّ نسبياً مقابل الحفاظ على موقعها بوصفها المنتج المرجّح في السوق العالمية»،

> يُسجَّل تراجع عن الطموحات الاستثمارية العريضة لـ«رؤية 2030»

وهو ما قد يسهم في استعادة جزء من طاقتها الإنتاجية. وبالفعل، تشير بيانات «أوبك» إلى ارتفاع الإنتاج السعودي خلال العام الجاري، بالتزامن مع تنفيذ «أوبك+» زيادات شهرية متتالية في الحصص الإنتاجية، يُفترض أن تتّجه إلى تعليقها اعتباراً من تشرين الأول المقبل. وفي وقت لا تزال فيه المالية العامة السعودية تعتمد بصورة رئيسة على عائدات النفط - رغم الجهود المتواصلة لتنويع الاقتصاد -، أوصت بعثة «صندوق النقد الدولي»، في ختام زيارة لها بين 28 نيسان و13 أيار الماضيين إلى الرياض، بـ«إجراء خفض محدود في العجز الأولي غير النفطي خلال عام 2026، مع إعطاء الأولوية لإعادة ترتيب الإنفاق الحكومي لاستيعاب أي استجابة مالية لتداعيات النزاع». كما رأت البعثة أنه «إذا تبيّن أن الصدمة ستكون أطول أمداً»، فإن المملكة «تمتلك حيزاً مالياً يسمح بتبني سياسة مالية أكثر توسعاً لحماية الاقتصاد، شرط أن يكون أي دعم يُقدَّم للشركات والأسر المتضررة مؤقتاً وموجهاً وشفافاً».

وفي السياق نفسه، قدّمت مؤسسة «Capital Economics» أكثر التقديرات تشاؤماً بشأن مستقبل المالية السعودية؛ إذ توقعت أن يرتفع الدين العام إلى نحو 60% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030. ويقارب هذا المستوى ضعف التقديرات الحكومية، إذ تتوقع وزارة المالية أن يبلغ الدين العام نحو 33% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2028، مقارنة بنحو 32% حالياً، مشيرةً إلى أن الاقتراض يستهدف تمويل الاستثمارات المرتبطة ببرامج التحول الاقتصادي، وليس تغطية عجز تشغيلي في الموازنة.

وفي سياق التحدّيات الاقتصادية التي تواجهها المملكة أيضاً، يُسجّل تراجع عن الطموحات الاستثمارية العريضة لـ«رؤية 2030»؛ إذ يبدو أن ثمّة توجهاً لإلغاء أو تجميد مشاريع كبرى، من مثل «جزيرة سندالة» -التي تندرج ضمن مشروع «نيوم»-، وذلك في ضوء التكاليف الباهظة ومحدودية الموارد. وأزيل اسم الجزيرة من موقعها، فيما توقّع نشطاء أن تلحق بها مشاريع أخرى، نظراً إلى أن «المنطقة موادرها محدودة وغير صالحة للاستثمار والعيش». وفي السياق نفسه، نقلت صحيفة «وول ستريت جورنال» عن السفير الأميركي السابق في الرياض، مايكل راتني، قوله إن الحرب «أفسدت» الاستثمارات المليارية التي ضخّتها المملكة قبل اندلاعها، لتبقى الحكومة عاجزة عن «استدراك الأزمة لتعويض خسائرها الكبيرة». وفي الوقت نفسه، أفادت وكالة «بلومبيرغ» بتخارج نحو 50 شركة من السوق المالية السعودية من جراء الخسائر المالية، في الأسبوع الأول من تموز، فيما بيّنت منصة «دراويز» المعارضة، أن مسار هذا التخارج يكبّد نحو 65 شركة خسائر مالية ضخمة، دفعتها نحو ترك السوق.

زيارةُ كشف حساب
نتنياهو لترامب: لستُ الحليف «السيّئ»

يحيى دبوق

حين انطلقت «عملية الغضب الملحمي» في أواخر شباط الماضي، كانت الوعود المقطوعة من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل، جازمة بسقوط النظام في إيران خلال أيام، وإنهاء برنامج طهران النووي بضربة حاسمة. غير أن الأيام المعدودات تحوّلت إلى خمسة أشهر، من دون أن يتحقّق شيء من تلك الوعود؛ فالنظام أعاد ترتيب صفوفه ولا يزال قائماً وفاعلاً، ومضيق هرمز الذي كان مفتوحاً أمام الملاحة أضحى مُغلقاً، فيما القيادة التي كان يُفترض أن تستسلم، لم تتردّد في قصف القواعد الأميركية بصواريخ باليستية حتى بعد ساعات فقط من لقاء الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، ورئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، الثامن في البيت الأبيض.

هذه هي الصورة التي رافقت نتنياهو إلى واشنطن؛ صورة حرب استنزاف لا تلوح نهاية لها في الأفق، فيما يبحث ترامب، الذي كان أقنعه نتنياهو بأن «الوقت مناسب للهجوم»، عن مخرج منها. وفي وقت تتعزّز فيه قناعة الناخب الأميركي الوسطي الذي سيحسم مصير «الكونغرس» في تشرين الثاني، بأن ما يجري لا يخدم مصلحة بلاده، بل يجرّ عليها تبعات ليس أقلّها ارتفاع أسعار الوقود، بدت زيارة نتنياهو محاولة لتقديم كشف حساب من رجل يعرف أن مُضيفه وإدارته يحمّلانه مسؤولية الفشل، وأن كلّ تنازل يقدّمه سيُستخدم ضدّه في انتخابات إسرائيلية تنتظره خلال أقلّ من ثلاثة أشهر. أمّا المُضيف فيدرك أن كلّ تساهل بيديه سيُفشّر ضعفاً أمام قاعدته، وأن نتنياهو ما زال يحاول جرّه إلى خيارات لا تخدم المصلحة الأميركية، وهو ما يفسّر قوله إن الأخير يريد من عرض ما يقول إنها «معلومات استخبارية» عن موقع «جبل الفأس» الإيراني، «أن أبقى متورّطاً ومشاركاً».

وهكذا، فإن الزيارة التي لم تتمّ إلّا بعد أن دفع نتنياهو ثمنها مُسبقاً، بالموافقة على دخول «قوة الاستقرار الدولية» إلى غزة، حملت في جوهرها هدفاً إسرائيلياً دفاعياً بامتياز، وهو إثبات أن نتنياهو لا يسعى لتوريط الولايات المتحدة في حرب لا تريدها، وأنه ليس «الرجل الذي يجرّ ترامب إلى المعارك»؛ وهذا ما عبّر عنه قوله، قبل وصوله إلى واشنطن، في مقابلة مع قناة «فوكس نيوز»، إن «القرار في النهاية هو قرار ترامب». وإذ أراد الرجل أن يبعث برسالة طمأنة إلى الإدارة الأميركية والقوى الإقليمية، بأنه ما زال شريكاً مقبولاً، وأن كلّ الحديث عن تحوّله إلى عنصر منبوذ في واشنطن، هو مجرّد ضجيج إعلامي، فإن رسالته إلى الداخل الإسرائيلي بدت أوضح، وهي أنه ما زال صديق ترامب، وأنه القادر على إدارة العلاقة مع السيّد الأميركي، وليس عبئاً على المصلحة الإسرائيلية، بل حاجة إليها. غير أن ترامب نفسه نسف هذه الرسالة قبل أن تُبثّ، حين تحدّث عن نتنياهو بصيغة الماضي قائلاً إن «بيبي كان عظيماً. كان رئيس وزراء زمن حرب»، في إشارة إلى أنه بات يتعامل مع ضيفه كصفحة طُويت.

مع ذلك، سعى نتنياهو إلى التركيز، في خلال اللقاء مع ترامب، ليس على ما تحقّق في مواجهة إيران، بل على الاتفاق المُشترك على منعها من حيازة السلاح النووي، وهو هدف يتطابق مع رغبة ترامب ومقاربته للمواجهة الحالية. غير أن هذا التركيز يحمل في طياته انزياحاً كاملاً عن الأهداف التي أعلنها نتنياهو نفسه مع بدء الحرب، والتي شملت الملف النووي، والصواريخ الباليستية، وحلفاء إيران في الإقليم، بل وحتى إسقاط النظام الإيراني ذاته؛ وهي كلّها أهداف تمّ التخلّي عنها لاحقاً، فيما بقي «النووي» وحده كعنوان يمكن تسويقه لدى ترامب. أمّا الهدف الاستراتيجي من الزيارة فهو الاستطلاع؛ إذ أراد رئيس الوزراء الإسرائيلي أن يعرف إلى أين يسير الرئيس الأميركي في المواجهة مع إيران، وما هي خياراته وسقوفها وتُحدّياتها؛ كما يريد أن يتأكّد من أن التنسيق المُسبق قائم، وأن إسرائيل ستُبلَّغ بالخطط الأميركية قبل تنفيذها، كي لا تجد نفسها على هامش قرارات تمسّ أمنها المباشر.

على أيّ حال، فإن الزيارة، رغم أهميتها القصوى بالنسبة إلى إسرائيل، لن تكون المحطّة الحاسمة التي ستغيّر مسار المواجهة؛ فالذي يليها لن يكون مختلفاً جذرياً عمّا سبقها، بل هو استكمال لمسار قائم. وبالنتيجة، فهي زيارة استكشافية بالدرجة الأولى، يهدف نتنياهو من خلالها إلى فهم ما يريده ترامب حقاً في ظلّ تراجع تأثيره عليه، وضمان ألّا تُصنع القرارات الكبرى من دون علم إسرائيل بها.

نتنياهو سعى لإظهار أنه ليس منبوذاً في واشنطن (من الويب)

سوريا

سيل الوعود لا يُثمر مشاريع
كارثة دير الزور تفتح جروح المحافظة

دير الزور - **الأخبار**

أعاد حادث التصادم المُروّع بين حافلتَي نقل ركاب على طريق دير الزور - دمشق، والذي أودى بحياة 35 شخصاً وأصاب 30 آخرين، فتح ملف البنى التحتية والخدمات العامة المتهالكة في البلاد، وخصوصاً في المحافظات الشرقية، التي تشتدّ حاجتها إلى صيانة شبكات الطرق البرّية فيها. وإذ فجّر الحادث، الذي وقع على الطريق المعروف بـ«طريق الموت»، موجة استياء شعبي واسعة، فهو أحيا مطالبات بإعادة تأهيل الطريق المذكور، أو إنشاء آخر بديل منه بمواصفات آمنة وحديثة، ولا سيما في ظلّ الشكاوى المتكرّرة من رداءته وارتفاع عدد الحوادث عليه. ويأتي ذلك فيما لم يُسجَّل اتّخاذ خطوات تنفيذية جدّية من جانب وزارة النقل، رغم مرور أكثر من ستة أشهر على سيطرة الحكومة الانتقالية على كامل المحافظة.

وتُعدّ دير الزور من بين أكثر المحافظات السورية تضرّراً من جرّاء الحرب؛ إذ تحوّلت، على مدى سنوات الأزمة، إلى ساحة معارك بين الجيش السوري السابق وفصائل المعارضة المسلّحة، ثمّ بين «الجيش الحر» و«جبهة النصرة»، ولاحقاً بين الأخيرة وتنظيم «داعش»، قبل أن تشهد مواجهات بين القوات الحكومية و«داعش». وإذ أدّى كلّ ذلك إلى تدمير أكثر من 70% من أحياء المدينة، إضافة إلى انهيار شبه كامل في الجسور والمشافي والمنشآت العامة، فقد أضيف إليه أخيراً انهيار ثلاثة جسور ترابية وحربية تربط ضفّتَي دير الزور - بفعل فيضان نهر الفرات في أيار الماضي -، من دون أن تبادر الحكومة إلى ترميمها، فضلاً عن معالجة ملفّ نحو 20 جسراً مُدمّراً في أنحاء المحافظة. وعلى الرغم من أن الرئيس السوري الانتقالي، أحمد الشرع، زار دير الزور عقب الفيضان، متعهّداً بإطلاق مشاريع خدمية تشمل إعادة تأهيل الطريق وبناء جسور جديدة وتحسين واقع الخدمات الصحية والعامة، إلّا أن تلك الوعود لم تنعكس، وفق ما يقوله عدد من سكان المحافظة، على الأرض حتى الآن. أيضاً، جاءت حادثة غرق عبّارة مائية مُخصّصة لنقل الركاب في نهر الفرات، والتي أودت بحياة ستّة أشخاص وأوقعت عدداً من الإصابات، لتزيد الطين بلّة، وتضيف طبقة جديدة من الغضب المتراكم لدى الأهالي بفعل كلّ ما تقدّم.

بالتوازي، قُرئت خطوة نقل ابن دير الزور، حسين السلامة، من رئاسة جهاز الاستخبارات العامة إلى منصب نائب رئيس «مكتب الأمن الوطني» - الذي بات يرأسه وزير الخارجية أسعد الشيباني -، باعتبارها مؤشراً إلى تراجع حضور القيادات المُتحدّرة من المحافظة داخل مراكز القرار، بعدما أدّت دوراً بارزاً خلال معارك الشمال وحملة «ردع العدوان» التي انتهت بسقوط النظام السابق. كما زاد من حدّة الاحتقان الشعبي تدشين محافظ حلب، عزّام الغريب، دوار البليرمن بحلّته الجديدة قبل يوم واحد من وقوع الحادث، وذلك بعد إنفاق مبالغ كبيرة على إعادة ترميمه، على حساب البنى التحتية الأساسية. أيضاً، جاءت زيارة وزير النقل إلى طريق أريحا - إدلب، بعد أقلّ من 12 ساعة على الكارثة، والتي لم تتخلّلها معاينة لطريق دير الزور، لتعمّق، بدورها، الشعور بالتهميش لدى أبناء المحافظة.

على خلفية كلّ ذلك، شهدت مدينتا دير الزور والميادين وعدد من بلدات الريف وقفات احتجاجية رفضت استمرار تهميش المنطقة، والإصرار على تجاهل المشكلات التي تعاني منها، وخصوصاً البطالة وتراجع الزراعة وغياب المعامل والمصانع، بالإضافة إلى تهالك البنى التحتية، ولا سيما الطريق الذي وقع عليه الحادث، والذي لم يعُد صالحاً لاستيعاب الحركة المرورية - إذ بقي، منذ إنشائه في سبعينيات القرن الماضي، طريقاً في اتجاه واحد، رغم التعديلات اللاحقة التي تم تلحظ تحويله إلى مسار ذي اتجاهين -. في المقابل، أكّدت الحكومة الانتقالية، على لسان مدير الطرق العامة معاذ نجار، أنها أطلقت مناقصات رسمية لترميم طريق دير الزور - دمشق مروراً بتدمر والسخنة. كما أعلنت البدء بدراسة إمكانية إنشاء طرق جديدة تربط المحافظة بالعاصمة وصولاً إلى الحدود العراقية، نظراً إلى أهمية هذا المحور الذي يشكّل جزءاً من الممر التجاري الواصل بين دمشق وبغداد عبر «معبر البوكمال».

على الأطار نفسه، يعزو مصدر حكومي مطّلع، في حديثه إلى «الأخبار»، تأخّر انطلاق مشاريع إعادة الإعمار في دير الزور، إلى انقسام المحافظة، حتى مطلع العام الجاري، بين مناطق خاضعة للحكومة الانتقالية وأخرى تحت سيطرة «قسد»، مضيفاً أن الحكومة «بدأت بالفعل إعادة تأهيل (جسر السياسية) وإعادته إلى الخدمة، إلى جانب تشغيل جسر حربي وآخر ترابي كحلول إسعافية لربط ضفّتَي المحافظة الشرقية والغربية بعضهما ببعض». وبحسب المصدر نفسه، فإن «الحكومة تدرس خيارَين متوازيَين: إمّا العمل على توسيع طريق دير الزور الحالي وإعادة تأهيله، أو إنشاء طريق جديد بالكامل، بالتزامن مع مشروع لبناء 14 حياً جديداً ضمن ما يُعرف بـ«رؤية دير الزور 2030»». كما يشير إلى أن «مطار دير الزور سيكون في الخدمة رسمياً مطلع الشهر المقبل، بعد انتهاء أعمال تأهيله، وهو ما سيُسهم في تسهيل حركة السكان والاستثمارات، ولا سيما مع توقّع تسيير رحلات من وإلى عدد من دول الخليج»، مرجّحاً أن «تتسارع خلال المرحلة المقبلة وتيرة المشاريع الحكومية الهادفة إلى تحسين واقع الخدمات في المحافظة».

الكرة اللبنانية

عطلة نهاية أسبوع رياضية نارية: إرادة الحيـاة تنتصر

ستكون الرياضة اللبنانية وتحديداً لعبتي كرة القدم وكرة السلة حديث الشارع الرياضي من اليوم وحتى يوم الأحد أو الإثنين على وقع التنافس المستعر في بطولتي اللعبتين

سيكون الجمهور الكروي مع «ملحمة» كروية بين النجمة والانصار على لقب الدوري (طلال سلمان)

عبد القادر سعد

حاسمة عطلة نهاية الأسبوع على صعيد معرفة بطل لبنان في كرة القدم ومثله في كرة السلة. بالنسبة إلى كرة القدم سيكون يوم السبت أو الأحد مشهوداً حين يلتقي قطبا الكرة اللبنانية والأكثر جماهيرية الأنصار والنجمة عند الساعة 21,30 على ملعب جونيه، قبله بيوم أو بعده بيوم سيتم تتويج بطل لبنان بين ناديي الحكمة والرياضي على اللقب مع تعادلهما 2-2 في سلسلة النهائي المؤلّفة من سبع مباريات يجرز اللّقب الفائز في أربع مباريات منها.

هو ختام الموسم الكروي بالنسبة إلى اللعبتين الأكبر في لبنان. ختام ناري جماهيري تنافسي يُسجّل للقيّمين على اللعبتين.

لا شك أنه من واجب كل اتحاد راع للعبته أن يعمل لكي تكون بطولاتُه على شاكلة ما يحصل في كرة القدم والسلّة. وقد يعتبر البعض أن هذا من أبسط واجبات كل اتحاد. لكن أن يكون ختام الموسم بهذا الشكل بعد خمسة أشهر على اندلاع حرب همجية صهيونية مدمّرة على لبنان فهذا أمر يستحقّ الوقوف عنده.

فمن عاش في لبنان أو حتى تابع أخباره خلال الفترة بين مطلع آذار الماضي ومنتصف نيسان وحتى أيامنا هذه لم يكن ليصدّق أن العجلة الرياضية ستعاود انطلاقها خصوصاً في كرة القدم. هذا لا ينتقص من جهود اتحاد السلة الذي أيضاً نجح في إعادة إطلاق بطولته التي من المُفترَض أن يختتمها إمّا السبت أو الإثنين وفقاً لما ستؤول إليه النتائج.

لكن على صعيد كرة القدم فالموضوع مختلف عن السلة لأسباب تتعلق بحجم انتشار اللعبة ومتطلباتها وانديتها. ففي كرة القدم هناك 12 ناديا في الدرجة الأولى ومثلها في الثانية، أكثر من نصفها هي أندية إمّا جنوبية أو من الضاحية الجنوبية، وهما المنطقتان الجغرافيتان الأكثر تعرضاً للعدوان الإسرائيلي.

وهذا الأمر يختلف عن لعبة كرة السلة التي تغيب عنها الأندية الجنوبية في الدرجة الأولى.

نقطة أخرى تتعلق بالملاعب التي تحتضن المباريات، فلعبة كرة القدم ترتكز بشكل أساسي على ثلاثة ملاعب جنوبية في الدرجة الأولى وأكثر منها في الدرجة الثانية. ورغم ذلك نجح اتحاد اللعبة في استكمال موسمه الكروي سواء على صعيد الدرجة الأولى أو الثانية.

من تابع المشهد ليل الثلاثاء في جويا حيث ملعب محمد سعيد سعد الذي احتضن مباراة النجمة والعهد مع وجود ما يقارب السبعة الاف مشجع يعرف حجم الإنجاز الذي حصل.

الحديث هنا عن ملعب في قلب الجنوب وفي قرية تعرّضت للقصف عشرات المرات قبل أشهر، ورغم ذلك تغلّبت إرادة الحياة واستعاد الملعب حضوره وجماهيريته فاحتضن عدداً من المباريات في رباعية الأندية الأوائل.

هي إرادة الحياة الحقيقية التي دفعت أندية التضامن ـ صور والرياضي ـ العباسية وشباب الساحل والمبرة والعهد والرسالة . طورا والشباب . الغازية والأهلي . النبطية وغيرها بالتمسك بالبقاء والاستمرار، فخاض بعضها ما تبقّى من إياب بطولتي الدرجتين الأولى والثانية، والبعض الآخر لعب في الرباعيتين والثلاثيتين.

أكثر من 45 يوماً من العدوان. الاف الشهداء والجرحى، الاف الوحدات السكنية المُدمّرة، الاف العائلات النازحة ورغم ذلك استمرت الحياة الرياضية واستمرت كرة القدم اللبنانية. استُكمل الموسم الكروي دون تعديل على نظامه ووصل إلى محطته الأخيرة. محطة تتوّج جهود كل المعنيين باللعبة من دون استثناء بعرس كروي سيكون مُنتظراً بين القطبين الكبيرين النجمة والأنصار.

يلتقي الحكمة مع الرياضي في غزير السبت (طلال سلمان)

أخبار رياضية

الاستثمارات تُهدد كرة القدم!

هاجم الرئيس السابق للاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) جوزيف بلاتر، الرئيس الحالي جياني إنفانتينو. وانتقد بلاتر الخطة التي كشفت عنها صحيفتا «تايمز» و«تلغراف» البريطانيتان، والتي تتضمن إنشاء شركة جديدة لإدارة الحقوق التجارية لبطولات كأس العالم للرجال والسيدات، وكأس العالم للأندية، مع تخصيص نسبة تتراوح بين 20 و30% من رأسمالها للمستثمرين من القطاع الخاص. وأثارت هذه الخطة التي تُقدّر قيمتها بحوالى 17,3 مليار يورو جدلاً واسعاً في أوساط كرة القدم العالمية، ووصفها بلاتر بأنها تهديد صريح لجوهر اللعبة. وقال بلاتر: «العلاقة القوية بين رئيس فيفا والرئيس الأمريكي دونالد ترامب وصلت إلى أبعاد تضر كرة القدم، هذه اللعبة ليست للبيع». ويتزامن تصريح بلاتر مع اعتراض شديد لمشروع إنفانتينو الجديد، إذ شدد الاتحاد الأوروبي لكرة القدم (يويفا) في بيان على أن «روح وحوكمة كرة القدم ليستا للبيع».

ويتخوف الكثيرون من تزايد الأفكار الاستثمارية وتوغل القطاع الخاص في كرة القدم من خلال زيادة عدد مرات إقامة بطولة كأس العالم أو زيادة عدد الفرق المشاركة فيها أو منح الاستضافة للدول وفقاً لمعايير تجارية في المقام الأول. وتتزايد أيضاً اتهامات تضارب المصالح والضغوط على فيفا مع ترشيح إنفانتينو لرئاسة الهيكل الاستثماري المزعوم بعد انتهاء ولايته القادمة للفيفا في عام 2031.

5 ملايين يورو لزيدان سنوياً

أعلن الاتحاد الفرنسي لكرة القدم، تفاصيل عقد مدربه الجديد زين الدين زيدان، الذي حل بدلاً من المدرب ديديه ديشان.

وبعد غيابه عن التدريب منذ رحيله عن فترته الثانية في ريال مدريد عام 2021، وقّع زيدان عقداً طويل الأمد يمتد حتى عام 2030 مع الاتحاد الفرنسي ليقود المنتخب الأول. ويهدف الاتحاد الفرنسي من خلال هذا التعاقد إلى قيادة «الديوك» نحو محطتين رئيسيتين: بطولة أمم أوروبا (يورو 2028) وكأس العالم 2030، على أن يخوض مباراته الأولى خلال فترة التوقف الدولي القادمة بين أيلول وتشرين الأول 2026.

وسيحصل زيدان على راتب سنوي أساسي يبلغ 3,6 ملايين يورو (نحو 3,9 ملايين دولار)، أي 300 ألف يورو (نحو 324 ألف دولار) شهرياً، ترتفع قيمته مع احتساب المكافآت لتصل إلى 5,4 ملايين يورو (نحو 5,8 ملايين دولار) سنوياً، أي ما يعادل 450 ألف يورو (نحو 486 ألف دولار) شهرياً أو نحو 15 ألف يورو (نحو 16 ألف دولار) يومياً، ليكون بذلك أحد أعلى المدربين أجراً على مستوى المنتخبات الوطنية.

كلمات متقاطعة 5142

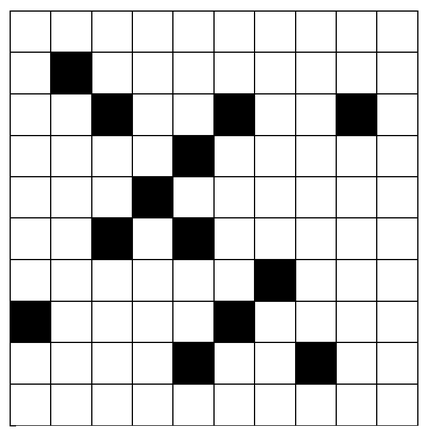

أفقيا

1- فنان فرنسي راحل – 2- عاصمة أوروبية – 3- أصل – جنون – للإستفهام – 4- من الحيوانات المنقرضة يشبه الفيل – موقد نار الحمّام – 5- كل ما يرغب به الإنسان في قلبه – تقفز – 6- مدينة بريطانية – نعم بالأجنبية – 7- جزء من عملة الدولار – تتكاثر – 8- أجيد سياق الحديث – اسم ثلاث سلالات فرنسية ملك أحد فروعها في القدس وانكلترا وملك الفرعان الآخران في صقلية وبارما – 9- طعن بالرمح – تعب – ذكر السلحفاة – 10- ملعب كرة مضرب شهير في باريس

عمودياً

1- فنان عراقي – 2- حرف جزم – عائلة اديب روماني راحل – 3- من أحياء لندن – 4- مدينة اميركية في ميشيغان – عاصمة اسيوية – 5- هرب – هاجت – وعاء الخمر – 6- سدّ الحفرة – خاصتك بالأجنبية – 7- وكالة الفضاء الأميركية – أرخبيل بركاني من جزر بولينيزيا – 8- مادة قاتلة – متشابهان – من يعمل لقاء أجرة – 9- عاصمة جزر هاواي – 10- جزيرة اسطورية في الأطلسي غربي جبل طارق زعموا أنها غارت في المياه – انسة بالأجنبية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- ريتا هيوارث – 2- اونتاريو – 3- اليسار – قفر – 4- ضل – بنكو – 5- الدنو – خانق – 6- فحّ – جزر – 7- بون جور – دين – 8- نس – رد – صواب – 9- داس – أجل – في – 10- كمال جنبلاط

عمودياً

1- رياض البندك – 2- ل ل ل – وسام – 3- تاي – دفن – سا – 4- أوس بن حجر – 5- هنانو – وداج – 6- يترك – جرّ – جن – 7- وا – وخز – صلب – 8- أرق – أردو – 9- ريفون – يافا – 10- ثور – قرنبيط

sudoku 5142

	9						7	
7		5		4	9		6	
		6	2		8			
5		3		1		9		4
9								3
2				6				5
			4		6	2		
	7		3	9		8		6
	3						4	

حلول الشبكة السابقة

8	6	9	3	1	5	7	2	4
3	7	2	8	9	4	5	6	1
4	1	5	2	6	7	8	9	3
6	2	3	5	4	1	9	7	8
7	9	8	6	3	2	4	1	5
1	5	4	7	8	9	2	3	6
2	8	1	4	7	3	6	5	9
9	4	7	1	5	6	3	8	2
5	3	6	9	2	8	1	4	7

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 439

كلمة السر من 6 حروف: من لوازم الخياطة

الات خياطة – التطريز – اقمشة – ابرة – جوخ – خياشيم – خرزة – خيط – دبابيس – درز – زر – سوسنة – شريط – شك – طباشير – قطن – كشتبان – مسطرة – مقصات – نسيج – يد

ة	ط	ا	ي	خ	ت	ا	ل	آ	ة
ا	ا	ل	ت	ط	ر	ي	ز	ش	م
خ	ن	ا	ب	ت	ش	م	ك	م	ة
ي	ن	س	ا	ر	ز	ق	ط	س	ت
ا	ة	ط	ط	ب	ا	د	ي	ط	س
ش	ز	ش	ق	ي	ر	ي	ر	ر	و
ي	ر	ك	ج	و	خ	ة	ش	ة	س
م	خ	ي	ت	ا	ص	ق	م	ز	ج
ر	س	د	ب	ا	ب	ي	س	ر	و
ن	ر	ي	ش	ا	ب	ط	ة	د	خ

حلول الشبكة السابقة: احمد الزين

عملية حسابية 439

شروط اللعبة:
ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	−		٪		=	23
٪	■	X	■	X	■	
	X		٪	4	=	14
X	■	+	■	X	■	
5	X		٪		=	7
=	■	=	■	=		
55		71		60		

حلول الشبكة السابقة

15	X	6	٪	2	=	45
X	■	X	■	X	■	
3	X	9	X	3	=	81
٪	■	−	■	X	■	
9	X	5	+	6	=	51
=	■	=	■	=		
5		49		36		

شبكة العنكبوت 439

إعداد نعوم مسعود

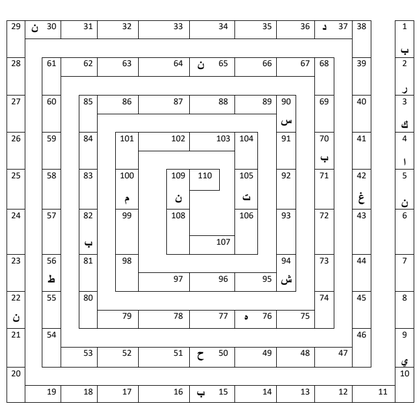

1 – 5 جبل نار وحمم
4 – 19 مسرحية تراجيدية للكاتب الانكليزي وليم شكسبير
18 – 30 لاعب كرة قدم ايراني في مونديال 2026
28 – 38 لاعب كرة قدم من ساحل العاج في مونديال 2026
37 – 47 جزيرة في المحيط الهندي قاعدة حربية بريطانية اميركية
47 – 59 من محيطات العالم
58 – 65 دولة افريقية
63 – 71 شاعر لبناني راحل
70 – 76 عاصمة كمبوديا
75 – 82 بلدة لبنانية في قضاء كسروان
82 – 86 عاصمة عربية
85 – 90 شركة ملابس رياضية المانية
89 – 92 لون بين الأسود والأبيض
91 – 94 مدينة تركية
94 – 99 فنانة كولومبية من جذور لبنانية
98 – 101 من أكبر الموسيقيين الكلاسيكيين الفرنسيين
100 – 105 ملحن ومؤلف موسيقي نمساوي من أشهر العباقرة المبدعين في تاريخ الموسيقى
105 – 110 مدينة ايطالية عاصمة إقليم بييمونتي

حل شبكة العنكبوت السابقة

البالغ – لغز القطار الازرق – رقص شرقي – قيروان – انا
كارنينا – تاورو – روبرتو باجيو – يورغو شلهوب – بوردا
ستانبل – ايلون ماسك – سكوتر – رشيد كرامي – ميشال
عون – نوغا – غاي لوساك – كروانيا – يالطا – طالبان

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5142

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

روائي إنكليزي (1812- 1870) في العصر الفيكتوري. من أعماله « معركة الحياة »
2+1+4+8+10 = صحيفة سورية ■ 9+6+3+11 = من الامراض ■ 7+8+11+5 = وقود

حل الشبكة الماضية: **فتحية العسال**

رادار

مجلس إدارة «تلفزيون لبنان» يتصدّع!

بعد أقل من عام على تشكيل مجلس إدارة «تلفزيون لبنان»، تهزّ استقالة عضوين بارزين المؤسسة الرسمية، كاشفةً حجم التعقيدات التي تواجه أي محاولة للإصلاح، بين غياب التمويل، والخلافات الداخلية، وعودة شبح المحاصصة، يواجه المجلس اختباراً مصيرياً للحفاظ على استمرارية الشاشة الوطنية

زكية الديراني

في مثل هذا التوقيت من العام الماضي، خرج الدخان الأبيض من جلسة مجلس الوزراء، معلناً عن تعيين اليسار نداف جعجع رئيسة لمجلس إدارة «تلفزيون لبنان». لاحقاً، تشكل أعضاء المجلس من المخرجة جنان ملاط، وشارل رزق الله سابا، ومحمد نمر، وعلي قاسم، وريما خداج.

لاقى هذا التعيين ارتياحاً لدى العاملين في «تلفزيون لبنان»، بعدما جاء لينهي فراغاً في مجلس الإدارة استمر منذ عام 1999. فترة

> استقالة المخرجة جنان ملاط والصحافي محمد نمر

شهدت أزمات متراكمة في إدارة المحطة الرسمية، من فساد وهدر وتعيينات قائمة على المحاصصة الطائفية.

إلا أن هذا التفاؤل لم يدم طويلاً. بعد أقل من عام على تشكيل المجلس، أُعلن عن استقالة عضوين منه، هما المخرجة جنان ملاط والصحافي محمد نمر، ما أثار علامات استفهام حول قدرة المجلس على مواصلة عمله في ظل الأزمات المالية الخانقة التي تعصف بالمؤسسة، إلى جانب التدخلات السياسية التي لم تكن في منأى عن الانقسامات الطائفية التي تطبع المشهد اللبناني. ويبدو هذا الواقع أكثر غرابة بالنسبة إلى مؤسسة وطنية تضم مئات الموظفين من مختلف الطوائف والمناطق اللبنانية.

> الإصلاح يصطدم بغياب الإمكانات

قبل التوقف عند أسباب الاستقالتين، يمكن القول إن محاولات التغيير داخل «مغارة علي بابا» – كما يصفها بعضهم في إشارة إلى حجم الفساد الذي تراكم داخل المؤسسة – اصطدمت بواقع أكثر تعقيداً. فالشاشة الرسمية، التي عاشت عصرها الذهبي خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، شهدت بالفعل محاولات تفعيل بعض القرارات وتنشيط البرمجة، لكنها بقيت في إطار المحاولات المحدودة، من دون أن تُحدث تغييراً جذرياً في واقع المؤسسة.

> أسباب الاستقالتين: خلافات واتهامات بالمحاصصة

ولا يزال «تلفزيون لبنان» يرزح تحت وطأة غياب الموازنات اللازمة لتطوير العمل، ما يحدّ من قدرة مجلس الإدارة على اتخاذ قرارات تنفيذية، سواء لناحية إطلاق برامج جديدة أو إجراء تعيينات من شأنها إعادة تنشيط المؤسسة.

تشير المعلومات إلى أن استقالتي محمد نمر وجنان ملاط تعودان إلى أسباب مختلفة، وإن كانت ملاط لم تعلن استقالتها رسمياً، خلافاً لنمر الذي نشر بيان استقالته عبر صفحاته، وجاء فيه: «بعد عام على تعييني عضواً غير متفرغ في مجلس إدارة «تلفزيون لبنان»، تقدّمت اليوم باستقالتي من هذه المهمة. ويبقى «تلفزيون لبنان» مؤسسة وطنية عريقة، تجاوزت الأشخاص وستبقى بعدهم، بفضل موظفيها والعاملين فيها الذين حافظوا على استمراريتها في أصعب الظروف. والشكر الكبير لدولة رئيس مجلس الوزراء القاضي نواف سلام، ومعالي وزير الإعلام الدكتور بول مرقص».

(هيثم الموسوي)

وبحسب المعلومات، فإن جنان ملاط، المعروفة بإنتاج أبرز البرامج الترفيهية والفنية على الشاشات العربية واللبنانية، اصطدمت بغياب الموازنة اللازمة لإنتاج مشاريع تلفزيونية نوعية، ما جعل تنفيذ أي رؤية تطويرية أمراً بالغ الصعوبة.

أما استقالة محمد نمر، فتشير المعلومات إلى أنها جاءت نتيجة خلافات مع رئيسة مجلس الإدارة حول ملفات عدة، أبرزها تعيين سعيد أبو ضهر مديرًا عامًا مساعدًا، وهو ما رفضته رئيسة المجلس. كما برزت خلافات مرتبطة بملف التعيينات، وسط اتهامات بعودة المحاصصة الطائفية إلى الواجهة.

وقد بدا ذلك جلياً في منشور نشرته اليسار نداف جعجع عبر صفحاتها، قالت فيه: «لبنان لم يفسده إلا الحسابات الطائفية الضيقة والمصالح الفئوية. الأولوية لمصلحة لبنان ومؤسساته. لا مكان للزبائنية في عهد إصلاحي، ولا للمحسوبيات حين تكون مصلحة الدولة والمؤسسات فوق كل اعتبار».

في المقابل، تؤكد المعلومات أنّ مجلس إدارة «تلفزيون لبنان» سيواصل عمله رغم استقالة العضوين، تفادياً لانهيار المجلس بالكامل، في محاولة للحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار داخل المؤسسة الرسمية، التي لم تعرف الهدوء يوماً، ولا تزال تواجه تحديات إدارية ومالية وسياسية متشابكة.

غ السريع

«أبو سوريا» ينتظركم في رمضان 2027

■ بدأت ملامح خريطة الدراما السورية لموسم رمضان 2027 تتكشف تباعاً، ويبدو أن الدراما التاريخية ستكون حاضرة بقوة في السباق المرتقب. فقد أعلن المدير العام لشركة «الابتكار للإنتاج» السورية مروان حيدر، عن إنتاج مسلسل يحمل عنوان «أبو سوريا» (تأليف رهف القصار وإخراج سيف الدين سبيعي (الصورة))، ويتناول سيرة المناضل السوري فوزي القاوقجي (1890-1977). إحدى أبرز الشخصيات التي تركت بصمة في مقاومة الاحتلال والنضال من أجل القضايا العربية.

وجاء الإعلان عن المشروع خلال مؤتمر صحافي حضره صنّاع العمل، الذين كشفوا أن اختيار عنوان «أبو سوريا» يعود إلى اللقب الذي ارتبط بالقاوقجي نسبة إلى ابنته في دلالة على عمق انتمائه لوطنه وإيمانه بوحدة القضايا العربية، ليصبح الاسم تجسيداً لهويته ومسيرته قبل أن يكون عنواناً لمسلسل. في المقابل، لم يعلن بعد عن أبطال العمل، إذ أكد صنّاعه أن مرحلة اختيار الممثلين لا تزال مستمرة، على أن يكشف لاحقاً عن قائمة النجوم المشاركين.

ومن المقرر تصوير المسلسل بين سوريا ولبنان، في عمل يجمع بين البعدين الإنساني والاجتماعي، ويستعرض محطات تاريخية مفصلية من سوريا ولبنان وفلسطين. وتواكب أحداثه السيرة النضالية لفوزي القاوقجي، التي امتدت عبر ثلاث محطات تاريخية كبرى: الحرب العالمية الأولى، والحرب العالمية الثانية، وحرب فلسطين، مع إدخال خطوط درامية إنسانية واجتماعية تمنح العمل التاريخي مزيداً من العمق والتشويق.

البرامج السياسية «مصيّفة»

■ دخلت البرامج السياسية على الشاشات اللبنانية فترة إجازتها الصيفية مع نهاية تموز (يوليو)، على أن تعود مع انطلاق برمجة الخريف. وقد أسدلت غالبية هذه البرامج الستار على موسمها الحالي، مع إبقاء الباب مفتوحاً أمام العودة بحلقات استثنائية إذا فرضت التطورات السياسية ذلك، سواء على الساحة اللبنانية أو في ما يتعلق بالملف الإيراني واحتمال تجدّد المواجهة العسكرية بعد الحرب الإسرائيلية والأميركية، على إيران.

في هذا السياق، اختتمت دانيا الحسيني (الصورة) الإثنين الماضي، الموسم الحالي من برنامجها السياسي «سياسة ع المكشوف» على شاشة OTV، في حلقة استضافت المحلل السياسي رفيق نصر الله إلى جانب عدد من الضيوف، وتناولت أبرز المستجدات السياسية والداخلية. وتغيب الحسيني عن الشاشة لنحو شهرين، على أن تعود في أيلول (سبتمبر) المقبل مع انطلاق دورة البرامج الخريفية. وكانت الإعلامية قد غادرت OTV قبل ثلاثة أعوام للالتحاق بقناة «القاهرة الإخبارية»، قبل أن تعود هذا الموسم إلى شاشتها الأم.

في المقابل، يودّع جورج صليبي، الأحد المقبل، الموسم الحالي من برنامجه السياسي «وملق شو» على شاشة «الجديد»، بعد سلسلة حلقات ناقشت أبرز الملفات اللبنانية والإقليمية والدولية. ومن المتوقع أن يعود البرنامج بحلقات خاصة في حال شهدت الساحة السياسية تطورات استثنائية تستدعي مواكبة مباشرة، قبل انطلاق موسمه الجديد ضمن برمجة الخريف.

هيفاء وهبي وسانت ليفانت

ظاهرة

منذ دخول «تيك توك» إلى صناعة الموسيقى، لم يعد نجاح الأغنية مرتبطاً فقط بعدد مرات الاستماع أو بقدرتها على تصدر قوائم المنصات، بل بقدرتها على التحول إلى محتوى يعيد الجمهور إنتاجه. من «بدنا نروق» و«شو المطلوب» و«ميتسوبيشي» لهيفاء وهبي، إلى أغانٍ عربية وعالمية أخرى، أصبحت لحظة قصيرة من الأغنية قادرة على منحها انتشاراً واسعاً، وتحويل جملة أو لحن إلى جزء من الاستخدام اليومي للملايين

الخوارزميات تغيّر قواعد الصناعة الموسيقية

أغنيات التيك توك: «بدنا نروق»!

غادة حداد

أطلقت الفنانة هيفاء وهبي، في نهاية عام 2025، أغنية «بدنا نروق». وخلال ساعات، اجتاحت الأغنية مواقع التواصل الاجتماعي. كانت الأغنية جزءاً من ألبوم «ميغا هيفا». وفي أيار (مايو) الفائت، عادت وهبي إلى المشهد مع أغنية «شو المطلوب»، التي أحدثت بدورها ضجة واسعة، وصولاً إلى «ميتسوبيشي» التي جمعتها مع سانت ليفانت (مروان عبد الحميد)، التي تسير في المسار نفسه.

الهدف... تيك توك

يرتبط هذا الانتشار باسم هيفاء وهبي طبعاً، وبتحول أوسع في صناعة الموسيقى، إذ أصبحت المنصات الرقمية، وخصوصاً «تيك توك»، جزءاً أساسياً من طريقة إنتاج الأغنية وتسويقها واستهلاكها. فنجاح الأغنية لم يعد يُقاس فقط بعدد مرات الاستماع إليها على منصات البث مثل «سبوتيفاي» أو «أبل ميوزيك» أو «أنغامي»، ولا بقدرتها على احتلال قوائم الأكثر استماعاً، بل بقدرتها على دفع المستخدمين إلى استخدامها وإعادة إنتاجها. اكتسب «تيك توك» موقعه المركزي خلال فترة الحجر الصحي أثناء انتشار وباء كورونا، حين أصبح مساحة لإعادة اكتشاف أغانٍ قديمة وإطلاق أخرى جديدة. تحولت المنصة لنشر مقاطع الفيديو، إلى جزء من عملية صناعة وبيع الأغنية نفسها. فالأغنية الناجحة اليوم قد تبدأ من مقطع قصير لا يتجاوز 15 ثانية، من جملة عابرة أو لحن قابل للتكرار، قبل أن تتحول إلى صوت يستخدمه ملايين الأشخاص في مقاطعهم الخاصة.

الخوارزميات تكتب الأغاني

بهذا المعنى، تغيرت طريقة كتابة الأغنية. في نموذج الموسيقى التقليدي، كانت الأغنية تُبنى تدريجياً، من مقدمة، إلى مقاطع، ثم تصاعد موسيقي، وصولاً إلى اللحظة الأقوى في الكورس. كان المطلوب من المستمع أن يبقى حتى النهاية ليصل إلى الذروة. أما في عصر المنصات، فقد تنتقل الذروة إلى الثواني الأولى، لأن الفنان والمنتج يفكران في أي جزء من الأغنية يمكن أن يمنع المستخدم من تجاوزها، وأي مقطع يمكن أن يتحول إلى محتوى ينتجه الجمهور. في عالم يقوم على التمرير المستمر، أصبح جذب الانتباه هو العملة الأساسية. فالمستخدم الذي يشاهد عشرات المقاطع خلال دقائق قد لا يمنح الأغنية سوى ثوانٍ قبل الانتقال إلى محتوى آخر. لذلك، باتت صناعة الموسيقى تعتمد أكثر على ما يُعرف بـ«الخطاف» أو الـ Hook، أي اللحظة القصيرة والقوية التي تعلق في الذاكرة، وتدفع المستمع إلى إعادة تشغيل الأغنية أو استخدامها في سياق جديد. يمكن ملاحظة ذلك في عدد من الأغاني العربية التي انتشرت خلال السنوات الأخيرة. أغنية «البخت» لويجز، مثلاً، انتشرت بسبب مقاطع محددة قابلة للاقتباس، تحمل شحنة عاطفية يمكن للمستخدمين إسقاطها على تجاربهم الخاصة. تحولت بعض كلماتها إلى تعبير جاهز عن حالات شخصية، وهو ما منحها قابلية أكبر للانتشار. الأمر نفسه ينطبق على أغنية «مخصماك» لنوال، فقد لعبت الجملة الأساسية والإيقاع الراقص دوراً مركزياً في تداولها. إذ امتلكت الأغنية عنصراً أساسياً في منطق تيك توك، وهو مقطع يمكن التعرف إليه فوراً، وتحويله إلى حركة أو أداء أو موقف.

إعادة تدوير القديم

حتى الأغاني القديمة أصبحت تدخل هذا النظام الجديد. فإعادة انتشار أغنية لا يعني بالضرورة إعادة اكتشاف العمل كاملاً، بل العثور على لحظة محددة داخله قادرة على اكتساب معنى جديد في سياق معاصر. قد تتحول جملة من أغنية قديمة إلى خلفية لمقاطع عن الحب أو الحنين أو الأمومة، فتعود إلى التداول كأنها عمل جديد. مثال ذلك أغنية Pretty Little Baby لكوني فرنسيس، التي صدرت عام 1962، ثم عادت إلى الواجهة عبر تيك توك بعد استخدامها في آلاف المقاطع، خصوصاً تلك المرتبطة بالأمومة والذكريات.

> لكن هذا النجاح السريع يحمل مفارقة أساسية. فالمنصات تمنح الأغاني قدرة غير مسبوقة على الوصول إلى الجمهور، لكنها في الوقت نفسه تسهم في تقصير عمر بعضها. فالأغنية التي تصعد خلال أيام إلى ملايين المستخدمين قد تختفي بالسرعة نفسها عندما تنتقل الخوارزمية إلى صوت جديد أو ترند آخر.

الأغنية الناجحة اليوم هي تلك التي تستطيع التحول إلى مادة قابلة للاستخدام

من مستهلك الى منتج

في السابق، كانت رحلة الأغنية أطول وأكثر تدريجية، تبدأ بنجاح عبر الراديو، ثم انتشار بين الجمهور، ومنها للتحول إلى جزء من الذاكرة الجماعية. أما اليوم، فقد بعد استخدامها في الآف المقاطع، خصوصاً تلك المرتبطة بالأمومة والذكريات.

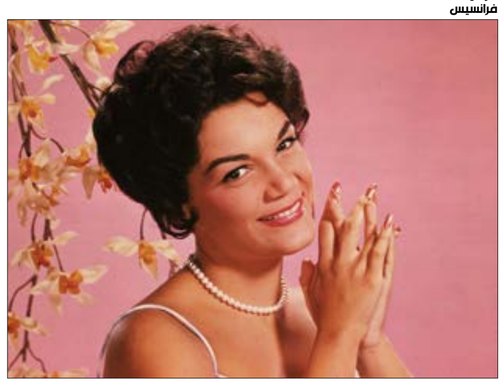
كوني فرانسيس

حركة المنصات، لمعرفة أي صوت ينتشر، وأي المقاطع تلتقطها الخوارزمية، وأي من الفنانين يستطيعون تحويل الانتباه المؤقت إلى جمهور دائم.

من قيمة الاغنية إلى قيمة التفاعل

يكشف هذا التحول عن تغير أعمق في اقتصاد صناعة الموسيقى. فالأغنية لم تدخل السوق كعمل فني، فهي باتت جزءاً من اقتصاد الانتباه. ففي سوق مليء بالمحتويات المتنافسة، تحولت القدرة على جذب الانتباه وتحويله إلى تفاعل معياراً أساسياً لنجاح الأغنية.

من هذا المنظور، يمكن فهم انتشار أغنيات مثل «بدنا نروق» و«شو المطلوب» و«ميتسوبيشي» ضمن منطق اقتصادي جديد. فالأغنية الناجحة هي تلك التي تستطيع التحول إلى مادة قابلة للاستخدام، عبر جملة يكررها الناس، أو مقطع يرافق فيديوهاتهم، أو صوت يمنح معنى لتجربة شخصية.

في اقتصاد المنصات، تأتي قيمة الأغنية من الحركة التي تولدها حولها. كل فيديو يستخدم الأغنية، وكل مشاركة، وكل إعادة إنتاج للمقطع، يضيف إلى قيمتها السوقية. وهنا يتحول الجمهور نفسه إلى جزء من عملية الترويج والإنتاج، إذ يسهم في نشر العمل وإعطائه قيمة اقتصادية من خلال تفاعله، حتى لو لم يكن هذا التفاعل مقصوداً كعمل ترويجي.

بهذا المعنى، لم يُلغِ الاقتصاد الرقمي منطق صناعة الموسيقى الاستهلاكية القديمة، بل أعاد تشكيله. بعدما كانت الأغنية تُنتج لكي تُباع، أصبحت تُنتج أولاً لكي تنتشر، ثم تتحول لاحقاً إلى استماع وحفلات وإعلانات وشراكات تجارية. ولم يعد هدف الأغنية البقاء وإضفاء قيمة فنية، بل القدرة على اختراق الخوارزمية في سوق تتنافس فيه الأعمال على المورد الأكثر ندرة اليوم، وهو انتباه الجمهور.

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الخميس 30 تموز 2026 العدد 5838

بيان

حملة المقاطعة: «سبايدرمان» صهيوني

علي سرور

انطلق العدوان الإسرائيلي العسكري على لبنان، بشكله الموسّع والمفتوح، في نهاية عام 2024. ومنذ ذلك الحين، يتعرّض لبنان لحملة تطبيع ممنهجة، تأتي تارةً بأساليب «ناعمة»، وطوراً عبر مسارات سياسية «فجّة».

في هذا الإطار، تقف «حملة مقاطعة داعمي «إسرائيل» في لبنان»، في وجه محاولات دؤوبة لإخراج الاحتلال ومستوطنيه من دائرة العداء، إلى خانة «استسهال» العلاقة مع داعميه. ونجحت الحملة، بالاشتراك مع الزخم الشعبي وتدخّل نقابة الأطباء ووزير الصحة اللبناني، في إلغاء مشاركة الطبيبة الإسرائيلية، شارونا روس، في مؤتمر لبناني مطلع الشهر الحالي. وفي سياق الجهود المتواصلة للحملة، أطلقت أول من أمس الثلاثاء الماضي، دعوتها لمقاطعة الجزء الجديد من فيلم «سبايدرمان» الذي يطرح في الصالات اللبنانية اليوم بسبب الانحياز الكامل لأبرز منتجي العمل، آفي آراد، لحرب الإبادة الإسرائيلية على غزة، ودفاعه الشرس عن رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو.

وتساءلت الحملة في بيان: هل نريد دعم عمل ترفيهي يُشارك في إنتاجه أشخاص أعلنوا مواقف سياسية داعمة لـ «إسرائيل»؟ لافتة إلى مواقف آراد، الإسرائيلي الأصل.

وتحت عنوان «المقاطعة موقف... وموقفكم يحدث فرقاً»، واستناداً إلى موقفها الرافض للتطبيع ورفض دعم أي جهة تُساند الاحتلال وسياساته، دعت الحملة إلى مقاطعة الفيلم وعدم منحه دعماً مادياً من خلال شراء التذاكر والمساهمة في زيادة مشاهداته.

آراد يريد نتنياهو

وُلد آفي آراد في فلسطين المحتلة، تحديداً في مستوطنة رامات غان، قبل أن يرحل إلى الولايات المتحدة. واستطاع في تسعينيات القرن الماضي، الاستحواذ على شركة «مارفل» بالمشاركة مع البليونير الأميركي – الإسرائيلي، إيزاك بيرلموتر الذي يعدّ من أبرز داعمي الرئيس الأميركي دونالد ترامب. لم يُخفِ آراد دعمه غير المشروط للاحتلال، كما أثار في عام 2024 جدلاً سياسياً عبر رسالته الصريحة التي هاجم فيها زعيم الغالبية في مجلس الشيوخ الأميركي، تشاك شومر، بسبب انتقاد الأخير لبنيامين نتنياهو ودعوته لإجراء انتخابات في «إسرائيل». وفي رسالة مفتوحة، اتهمه آراد بـ «خيانة» تل أبيب، معتبراً موقف شومر بأنه يتماشى مع العناصر المؤيدة للفلسطينيين في الحزب الديمقراطي. ورفض منتج الأفلام أي مسّ بنتنياهو، مدافعاً عن أدائه في «زمن الحرب».

إضافة إلى ذلك، يتزامن إطلاق الفيلم الجديد لـ «مارفل»، مع اقتراب حرب الإبادة المستمرة على قطاع غزة من عامها الثالث، إلى جانب التطهير العرقي المستمر في جنوب لبنان، وسط نسف وجرف ممنهج لعشرات آلاف المنازل والمدارس والمراكز الثقافية، وصولاً إلى تدمير المقابر.

المفكرة

«حنّة»: كوميديا عن الهوية والضياع

■ كيف يمكن لامرأة مجهولة الهوية أن تقلب حياة كل من يحيط بها؟ هذا هو السؤال الذي تنطلق منه مسرحية «حنّة»، التي تعرض اليوم، على خشبة «مسرح المدينة».

تجمع المسرحية بين الكوميديا والدراما في حكاية تدور داخل مستشفى، حيث تتحول محاولة كشف هوية امرأة مسنّة فاقدة للذاكرة إلى رحلة تكشف هشاشة الشخصيات المحيطة بها أكثر مما تكشف ماضيها. تصل المرأة إلى المستشفى في ليلة بلا قمر، من دون اسم أو أي دليل يقود إلى هويتها، فتتولى التحقيق راهبة صارمة مسؤولة عن الطابق، وشرطي قليل الحيلة، وممرضة متحمسة، قبل أن تتشابك الأحداث وتنكشف أسرارهم الشخصية، ليصبح كسر قدم المرأة أقلّ ما يدعو إلى القلق في غرفة تعجّ بالحيوات المتصدعة.

العمل من كتابة وإخراج إيلي كمال وتشارك في بطولتها ندى أبو فرحات، سلمى شلبي، إيلي نجيم وجويس أبو جودة. ويقدّم كوميديا سريعة الإيقاع، تمزج السخرية بالتأمل في الذاكرة والخيبات والعلاقات الإنسانية، وتطرح بأسلوب خفيف أسئلة عن الحقيقة والهوية ومحاولات البشر الدائمة لترميم ما انكسر في حياتهم.

«حنّة»: اليوم – الساعة 8:30 مساءً - «مسرح المدينة» (الحمرا). للاستعلام: 01/753011

بيروت كما يراها الفن

■ يحلّ مشروع «صُنع بسحرك - بيروت» في العاصمة اللبنانية، حاملاً معه محطة جديدة من مشروع فني عربي متنقّل يسعى إلى قراءة المدن من خلال فنونها وأسئلتها وذاكرتها. يفتتح المعرض اليوم، ويستمر حتى 25 تشرين الأول (أكتوبر)، في مركز بيروت للفن.

يضم المعرض أعمالاً لفنانين من لبنان والمنطقة، تتناول بيروت بوصفها مدينة تتشكّل باستمرار بين الذاكرة والتحوّل، وتستكشف علاقتها بالمكان والهوية والتاريخ والخيال. ويشرف على المشروع القيّم الفني طارق أبو الفتوح، الذي يقدّم من خلاله رؤية تربط بين التجارب الفنية العربية ضمن سياقات محلية مختلفة، مع فسح المجال أمام حوارات جديدة بين الفنانين والجمهور.

ويرافق المعرض برنامج عام يشمل جولات إرشادية مع أبو الفتوح، تتيح للزوار التعرّف إلى الأعمال المشاركة والخلفيات الفكرية للمشروع، إضافة إلى نقاشات وأنشطة تمتد طوال فترة المعرض.

معرض «صُنع بسحرك - بيروت»: الافتتاح اليوم - الساعة السادسة مساءً - «مركز بيروت للفن» (سن الفيل). للاستعلام: 01/397268

طارق حداد يبحث عمّا تبقّى

■ في معرضه الفردي الجديد «As Close As It Gets»، يقدّم الفنان اللبناني طارق حداد تجربة بصرية تنطلق من الصورة الفوتوغرافية، لكنها لا تتوقف عند حدود التوثيق. المعرض المستمر حتى 4 أيلول (سبتمبر)، في «غاليري تانيت»، تتحول فيه الصورة إلى مادة يعيد الفنان تفكيكها وإعادة تركيبها، في محاولة لالتقاط ما يتبقى من الذاكرة والهوية بعد مسارات متعاقبة من الرحيل والعودة بين لبنان وفرنسا وفنلندا.

يستكشف حداد، الذي بدأ مسيرته في مجال البرمجة قبل أن يتجه إلى الفن، العلاقة بين الصورة والذاكرة، وبين الواقع وتمثيله. ومن خلال التدخل المباشر على الصور، سواء بإضافة عناصر مادية أو بإعادة تنظيمها، يطرح أسئلة حول ما نراه فعلاً: هل هي مناظر طبيعية، أم مجرد آثار لذاكرة بعيدة تتبدل مع الزمن؟ وتتحول الأعمال إلى فضاءات تتقاطع فيها الطبيعة مع البنية الرقمية، حيث تتجاور البحار والجبال مع المكعبات والبكسلات، في محاولة لإعادة ترتيب عالم يبدو عصياً على الإمساك. ويحمل المعرض تأملاً في استحالة استعادة الماضي أو السيطرة على الذاكرة، لتصبح الصورة المكان الوحيد الذي يمكن للفنان أن يعود إليه، ولو بصورة ناقصة ومتغيرة باستمرار.

«As Close As It Gets»: حتى 4 أيلول (سبتمبر) - من الساعة 11:00 صباحاً حتى 7:00 مساءً - «غاليري تانيت» (الجميزة). للاستعلام: 01/562812

على بالي

أسعد أبو خليل

هذه هي الزيارة الثامنة لنتانياهو إلى البيت الأبيض في عهد ترامب الثاني. يقول الصحافي الإسرائيلي، باراك رافيد (ذي الخلفيّة والارتباطات الاستخباراتيّة والذي بات ضيفاً على «الجديد» كي تسأله عن رأيه في السلوك اللّبناني) إنّ نتانياهو يأتي «مقزَّماً». لكن هل هو بالفعل مقزَّم فيما ترامب يجد صعوبة في القطع معه؟ تورّط ترامب في هذه الحرب، إذا كنت تصدِّق أنّ نتانياهو جرّه جرّاً إلى حرب لم يُرِدها. القصّة المُقنعة أكثر أنّ عمليّة فنزويلا فتحت شهيّة ترامب الذي ظنّ أنّ قلْب النظام الإيراني عمليّة سهلة لا تتطلّب إلّا قتْل المُرشد. ترامب يريد الخروج من الحرب (لا لأسباب إنسانيّة) لكنّه يجد صعوبة في وقْفها من دون إعلان النصر. لماذا لا يعلن النصر ويقف؟ لأنّ هناك إجماعاً (حتى الساعة) أنّ إيران تعاملت بنجاح مع الحرب الوحشيّة عليها. ماذا يريد نتانياهو من ترامب؟ حزمة من المطالب:

1) حظْر بيع طائرات إف 35 لتركيا.

2) ربْط السماح بالمفاعل النووي في السعوديّة بفرض انضمام المملكة لحلف الإبراهيميّة.

3) استمرار الحرب على إيران وتوسيعها تحت عنوان أنّ إسرائيل حصلت على قائمة جديدة من الأهداف الدسمة.

4) تدخّل الحكومة الفدراليّة بقوّة (أكبر) لحظْر التعبيرات غير الملائمة لإسرائيل في الفضاء الأميركي.

5) المزيد من التمويل والتسليح المجاني من أميركا.

6) تطمين علني من ترامب أنّه لا يزال يُظهر مودّة لنتانياهو.

7) إطلاق حريّة يد أكثر في لبنان والضغط على حكومة لبنان كي تسارع في تحقيق السلام والتطبيع.

يريد للبنان أن ينضمّ رسميّاً للحظيرة الإبراهيميّة، وهذا يحظى بموافقة الرئيسَين. حصل اللّقاء في البيت الأبيض ولم يُطل. لم يُدعَ الإعلام للمحاورة الصحافيّة. هذه إشارة سلبيّة. أصرّ ترامب على حضور نائب الرئيس الأميركي (الذي لم يحضر الاجتماع مع زيلينسكي في اليوم نفسه). وفانس بات معروفاً بمعارضته للحرب وللدور الإسرائيلي في الداخل الأميركي. نتانياهو يزور بلداً بات شعبه أكثر معاداةً لإسرائيل من أيّ يوم آخر منذ 1948. أتلانتيك الصهيونية نشرت مقالة طويلة عن نتانياهو بعنوان «الرجل الذي أضاعَ أميركا».

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين

■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com